الأمم المتحدة

S/2013/316

مجلس الأمن

Distr.: General
31 May 2013
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا

يشرفني، باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا ووفقا للفقرة ٥ (و) من القرار ٢٠٧٩ (٢٠١٢)، أن أقدم طيه تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بليبريا (انظر الضميمة).

وأرجو ممتنا توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة، مشفوعة بضميمتها، وإصدارها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. **خان**
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا
بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا

300513 280513 13-34633 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ضميمة

رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) من فريق الخبراء المعني بليبريا

يشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بليبريا أن يحيلوا تقرير منتصف المدة الذي أعدّ عملا بالفقرة ٥ (و) من قرار مجلس الأمن ٢٠٧٩ (٢٠١٢).

(توقيع) كريستيان **ديتريش**

(توقيع) كاسبار **فيذن**

(توقيع) لانسانا **غبيري**

تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بليبريا المقدم عملا بالفقرة ٥ (و) من قرار مجلس الأمن ٢٠٧٩ (٢٠١٢)

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – التشريعات الليبرية الخاصة بالأسلحة الصغيرة والامتثال لأحكام الفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩) ٥

ألف – التشريعات الخاصة بالأسلحة الصغيرة ٥

باء – الامتثال لأحكام الفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩) ٥

ثالثا – انتهاكات حظر توريد الأسلحة والهجمات عبر الحدود التي تقوم بها الكيانات غير الحكومية والأفراد ٧

ألف – المسائل الأمنية وانتهاكات حظر توريد الأسلحة على طول الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار ٧

باء – المسائل الأمنية على طول الحدود بين سيراليون وليبريا ١٦

رابعا – استكمال المعلومات بشأن تجميد الأصول وحظر السفر ١٧

خامسا – الموارد الطبيعية ٢١

ألف – قطاع الماس الغريني ٢١

باء – قطاع الذهب الغريني ٢٣

جيم – الزراعة ٢٥

دال – الغابات ٢٦

سادسا – التوصيات ٣١

المرفقات* ٣٤

* تعمم المرفقات باللغة التي قدمت بها فقط.

أولا – مقدمة

١ – مدد مجلس الأمن حتى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ولاية فريق الخبراء المعني بليبريا بموجب القرار ٢٠٧٩ (٢٠١٢). وفي رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2013/12)، أعلن الأمين العام تعيين كريستيان ديتريش (الولايات المتحدة الأمريكية) وكاسبار فيذن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) ولانسانا غبيري (كندا) في الفريق، على أن يكون السيد ديتريش منسقا للفريق. وعاون الفريقَ خبير استشاري في ميدان الاتجار بالأسلحة والموارد الطبيعية، وهو بنيامين شباتز.

٢ – وتعاون الفريق بشكل وثيق مع حكومة ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وواصل الفريق تبادل المعلومات بانتظام مع فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، ومع حكومة كوت ديفوار.

٣ – وقام الفريق برحلة إلى ليبريا والبلدان المجاورة في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٣. وواصل الفريق التحقيقات في انتهاكات حظر الأسلحة، لا سيما الانتهاكات التي ارتكبت بالتزامن مع هجمات عبر الحدود؛ كما أجرى استعراضا لما تقوم به حكومة ليبريا من وسم لمخزونات الأسلحة والذخيرة؛ وتحقيقا في تأثير تدابير تجميد الأصول وحظر السفر ومدى فعاليتها واستمرار الحاجة إليها؛ وتحقيقا في مساهمة قطاعات الماس والذهب والزراعة والحراجة في السلام والتنمية والأمن في ليبريا. وقام الفريق بزيارات ميدانية داخل ليبريا إلى كل من مقاطعات بومي وغراند كيب ماونت وغراند غيديه. وقام الفريق أيضا بزيارات ميدانية إلى كافالي الوسطى بكوت ديفوار، وإلى المناطق الإدارية التالية في سيراليون: فريتاون وكينيما وبوجيهون. ويقدم المرفق الأول قائمة بالاجتماعات والمشاورات التي أجراها الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤ – وقد أولى الفريق الأولوية للتحقيقات الميدانية في جميع أنحاء ليبريا وغرب كوت ديفوار وسيراليون. وسعى الفريق خلال تحقيقاته إلى الحصول على أدلة إثبات مستندية أو مادية دامغة لدعم النتائج التي توصل إليها. وفي حال عدم توافر أدلة محددة من هذا القبيل، اشترط الفريق وجود ما لا يقل عن مصدرين مستقلين وموثوق بهما لدعم أي استنتاج يتم التوصل إليه. وكان انتباه الجهات المعنية يوجه، حيثما أمكن ذلك، إلى النتائج التي يتوصل إليها الفريق لمنحها فرصة للرد. وأبلغ الفريق كذلك عن حالات إقرار بالذنب أو إدلاء بالوقائع من قبل أفراد قيد التحقيق، لا سيما عندما تكون هذه الإقرارات مؤيدة بمعلومات يتلقاها الفريق.

ثانيا – التشريعات الليبرية الخاصة بالأسلحة الصغيرة والامتثال لأحكام الفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩)

ألف – التشريعات الخاصة بالأسلحة الصغيرة

٥ – لقد شكل سن تشريع منشئ للجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في آب/أغسطس ٢٠١٢ (S/2012/901، الفقرة ١٣) إنجازا بارزا لحكومة ليبريا وفقا لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠٠٦. بيد أن اللجنة الوطنية ليس بها أعضاء، ولا رئيس متفرغا لها. وعلاوة على ذلك، فإن عدم اعتماد قانون مراقبة الأسلحة النارية، الذي تم سحبه من الهيئة التشريعية في شباط/فبراير ٢٠١٣، يعني أن اللجنة ليس لديها إطار تشريعي تكميلي أو آليات مؤسسية لضمان مراقبة الأسلحة الصغيرة على نحو فعال في ليبريا. وقد انتهى مفعول الأمر التنفيذي الرئاسي رقم ٣٤، الذي حُظر بموجبه استيراد الأسلحة النارية والذخائر وحيازتها، باستثناء بنادق الصيد، وانتهت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وقد يكون القانون الوحيد الساري في هذا الشأن هو قانون الاتجار بالأسلحة النارية الوارد في قانون الدفاع الوطني لعام ١٩٥٦. بيد أن قانون الدفاع الوطني المؤرخ ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ألغى قانون عام ١٩٥٦، و يبدو أنه ألغى أيضا قانون الاتجار بالأسلحة النارية الوارد في الفصل ١١ من قانون عام ١٩٥٦، وهو ما يثير تساؤلات بشأن الإدارة القانونية لاستيراد الأسلحة النارية وحيازتها في ليبريا.

٦ – وعلى الرغم من أن أي تاجر أسلحة قد يخالف اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بتوريد الأسلحة عبر الحدود، فإن الاتفاقية لم تحدد ماهية الجريمة التي ترتكبها تلك الجهات من غير الدول في ظل القانون الليبري. وينص قانون العقوبات الليبري على أن الأفراد الذين يقومون بتوريد أو حيازة الأسلحة النارية يكونون قد ارتكبوا جنايات من الدرجة الثالثة، ولكن فقط في ظل ظروف محددة. ويلاحظ الفريق أن لائحة اتهام الأفراد المشتبه في ارتكابهم هجمات عبر الحدود في عام ٢٠١٢ لم تتضمن إشارة إلى الاتجار غير المشروع بالأسلحة أو حيازتها.

باء – الامتثال لأحكام الفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩)

٧ – تقضي الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٣ (٢٠٠٩) بأن تقدم الدول إخطارا مسبقا بشحنات الأسلحة والأعتدة ذات الصلة الموجهة إلى حكومة ليبريا، بما يشمل توفير التدريب. و لم يتلق الفريق أي معلومات تشير إلى أن هذا القرار قد انتهك خلال الولاية

الحالية. وقدمت حكومة الولايات المتحدة أربعة إخطارات إلى اللجنة في ٢٥ شباط/فبراير و ٢٠ آذار/مارس و ١٩ نيسان/أبريل و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن التدريب المزمع تنظيمه في المستقبل لصالح وزارة الدفاع الليبرية. وقدمت حكومة إسرائيل إخطارا واحدا في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ إلى اللجنة بشأن شحنة تضم ٣٠ مسدسا من مسدسات أريحا، إلى جانب ٩٠ مخزنا و ٢٠ ٠٠٠ طلقة ذخيرة من عيار ٩ مم موجهة إلى وكالة الأمن القومي يوم ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣.

٨ - ويكرر القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩) أيضا تأكيد أن على حكومة ليبريا القيام بعد ذلك بوضع علامات على الأسلحة والذخيرة، والاحتفاظ بسجل لها، وإخطار اللجنة رسميا باتخاذ هذه الإجراءات. وليس لدى الفريق علم بأي إخطار رسمي للجنة من حكومة ليبريا في هذا الصدد. والتدابير المنصوص عليها في القرار من شأنها أن تعزز قدرة الحكومة الليبرية على إدارة مخزوناتها من الأسلحة والذخيرة إدارة سليمة، ومن شأنها أن تثني عن اختلاس أو سرقة هذه الأعتدة من مخزونات الحكومة. وتبين تقارير بعثة الأمم المتحدة في ليبريا عن تفتيش مخازن الأسلحة التابعة للقوات المسلحة الليبرية، ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين، والشرطة الوطنية الليبرية، ووحدة التصدي للطوارئ، ووحدة دعم الشرطة، أن صانعي الأسلحة يتبعون المعايير الملائمة، لكنهم لا يضعون العلامات الكافية على الأسلحة والذخائر.

٩ - ووفقا لتقارير التفتيش الصادرة عن البعثة، فإن معظم الأسلحة المخزنة في دائرة حماية المسؤولين التنفيذيين ووحدة التصدي للطوارئ ووحدة دعم الشرطة قامت الحكومة بنقشها على نحو ملائم للتعرف على كل قطعة سلاح استنادا إلى رقمها الترتيبي ولتحديدها على أنها ملك للحكومة. ويستثنى من ذلك مخزون يتكون من ٣٠٠ بندقية هجومية عسكرية من طراز G-3 تم استيرادها لكي تستخدمها الشرطة الوطنية في أيار/مايو ٢٠١٢، وتم إيداعها في مخزن أسلحة وحدة دعم الشرطة. فهذه الأسلحة ليست ملائمة لعمليات تلك الوحدة، وقد لا تكون موسومة لأنها ليست قيد الاستخدام من قبل الحكومة.

١٠ - ولم توضع علامات على أسلحة القوات المسلحة الليبرية وفقا للفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣. فالقوات المسلحة تعمل فقط بنظام الأرقام المصبوغة على مخزونات الأسلحة. وهذه الأرقام يمكن إزالتها بسهولة، مما يجعل من الصعب التعرف على الأسلحة المفقودة أو المسروقة. وتورد تقارير التفتيش الصادرة عن البعثة العدد الإجمالي لأسلحة القوات المسلحة في مخزن الأسلحة، إلا أنها لا تميز بين فرادى الأسلحة. وتذكر تقارير قديمة عن تسليم الأسلحة من حكومة الولايات المتحدة عن طريق شركة دينكورب (DynCorp) إلى القوات المسلحة الليبرية في أيار/مايو ٢٠١١ فرادى الأسلحة، غير أنها لا تقدم سوى نوع الأسلحة (طراز AK-47

مثلا) والرقم التسلسلي الذي يتخذه صانعها. ولم يُشَر بالضبط إلى الطراز AK-47 مثلا، أو إلى علامات المَصْنع، وبذلك فالمعلومات المتاحة غير كافية للتعرف الصحيح على فرادى الأسلحة في حال فقدانها أو سرقتها. ولوحظ أن ثمة صعوبة في تحديد الأسلحة بالاقتصار على استخدام أرقامها التسلسلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ عندما احتجزت القوات المسلحة أسلحة تعود لحفظة السلام التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار كان قد سرقها مقاتلون في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في كوت ديفوار (S/2012/901، الفقرة ٣٨).

١١ - ولم توضع علامات على الذخيرة المودعة في مخازن الأسلحة التابعة لحكومة ليبريا[(١)]. ويعرب الفريق عن قلقه كذلك إزاء وضع ذخائر غير مرخص لها في مخزونات الحكومة على إثر عمليات مصادرة ذخائر غير مشروعة في ليبريا. ولاحظت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا فائضا قدره ٣ ٩٣٠ طلقة ذخيرة من عيار ٧,٦٢ × ٥٤ مم في مخزونات القوات المسلحة خلال عملية تفتيش أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وأُدرجت هذه الذخائر في القوائم على أنها عُثر عليها في زويدرو بمقاطعة غراند غيديه، خلال ”عملية إعادة الأمل“. ولم الذخائر مدرجة في القوائم خلال عملية تفتيش مخزن أسلحة القوات المسلحة التي أجريت في شباط/فبراير ٢٠١٣، غير أن البعثة أبلغت الفريق بأن هذه الذخيرة لا تزال في حوزة القوات المسلحة.

ثالثا - انتهاكات حظر توريد الأسلحة والهجمات عبر الحدود التي تقوم بها الكيانات غير الحكومية والأفراد

١٢ - لقد أولى الفريق الأولوية للتحقيقات على طول حدود ليبريا مع كوت ديفوار وسيراليون حيث وجد الفريق أدلة على وقوع هجمات عبر الحدود وانتهاكات للحظر المفروض على توريد الأسلحة.

ألف - المسائل الأمنية وانتهاكات حظر توريد الأسلحة على طول الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار

١٣ - حدد الفريق في تقريره النهائي المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/901) شبكات المرتزقة الليبريين والميليشيات الإيفوارية التي تشكل تهديدا للأمن في منطقة الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار. وقام قادة بارزون للمقاتلين المرتبطين بتلك الشبكات، يتعهدون مخزونات الأسلحة والذخيرة التي تم الحصول على معظمها خلال الأزمة

(١) قد يصبح وسم فرادى طلقات الذخيرة خطرا كما يمكن أن يأتي بنتائج عكسية بالنسبة للصيانة السليمة للذخيرة، اللهم إلا إذا اقتُصر في عملية الوسم والتسجيل على صناديق الذخيرة.

التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار، بشن هجمات عبر الحدود انطلاقا من ليبريا ضد كوت ديفوار في ١٣ آذار/مارس في زيلبلي وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣ في بوتي غيغلو، وحاولوا الهجوم على تيوبلي في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣. وتلقى الفريق عدة مزاعم أخرى تفيد تعبئة المقاتلين من قبل تلك الشبكات ذاتها في ليبريا، واحتمال شن هجمات وشيكة انطلاقا من مقاطعات نيمبا وغراند غيده وريفر غي ضد كوت ديفوار، وهو يواصل التحقيق في هذه القضايا.

١٤ - وتكمن عدة دوافع وراء هذه الهجمات، منها: إرهاب السكان المحليين ''البوركينابيين'' لمنعهم من مواصلة الإقامة في أراضي غيريه التقليدية؛ وزعزعة استقرار عملية السلام المحلية في منطقة كافالي الوسطى؛ والحفاظ على مركز الميليشيات الإيفوارية المقيمة في ليبريا بوصفها قوة مضادة للقوات الجمهورية لكوت ديفوار؛ والحصول على ما يكفي من الأسلحة والعتاد لاستهداف بلدات أكبر في كوت ديفوار. وتهدف الهجمات أيضا إلى ثني جماعة غيريه المعتدلة عن التعاون مع ''البوركينابيين'' في كافالي الوسطى وبيع الأراضي لهم، والحيلولة دون عودة اللاجئين إلى وطنهم من خلال إيجاد بيئة غير مستقرة في المجتمعات المحلية عبر الحدود في كوت ديفوار، وحشد مزيد من دعم جماعة غيريه للعمليات. ويتمثل أحد الأهداف المحتملة البعيدة المدى في زيادة القدرة التفاوضية لجماعة غيريه في كافالي الوسطى وزعزعة استقرار مناطق في غرب كوت ديفوار، الأمر الذي ستكون له آثار على الاستقرار في أنحاء أخرى من جنوب البلد.

١٥ - وتُظهر الهجمات التي وقعت على زيلبلي وبييتي غيغلو، وكذلك حادث تيوبلي، العديد من أوجه الشبه مع الهجمات عبر الحدود التي وقعت في عام ٢٠١٢، على أن النطاق الجغرافي للهجمات تقلص حاليا، ويبدو أن مبالغ التمويل المتوافرة للمهاجمين وكميات الأسلحة المتاحة لهم قد قلّت. وربما كان التمويل الخارجي المقدم لمحاولة تنفيذ عملية تيوبلي يقل عن نصف التمويل الذي قُدِّم للهجوم على بيهيكاهويبلي في عام ٢٠١٢، ويبدو أن الهجمات التي شنت على زيلبلي وبييتي غيغلو مُوِّلت من خلال نهب ممتلكات ''بوركينابية'' في القرى. وبذلك، قد يكون قادة المقاتلين استأنفوا الهجمات لأغراض منها توجيه نداء للحصول على تمويل من نخبة غباغبو السابقة المقيمة في المنطقة دون الإقليمية. وقد احتُلس جزء كبير من الأموال التي سبق أن قدمتها هذه المصادر إلى المرتزقة الليبريين والميليشيات الإيفوارية المقيمة في ليبريا. وعلاوة على ذلك، نجحت الهجمات التي قامت بها هذه الشبكات المقاتلة بتمويل خارجي في عام ٢٠١٢ في زعزعة استقرار مناطق محدودة في المنطقة الحدودية، لكنها فشلت في تحقيق أثر عسكري استراتيجي. وحيث يدرك الممولون المحتملون هذا الوضع، الذي تفاقم بسبب ما قامت به السلطات الغانية في الآونة الأخيرة من اعتقال

وتسليم عدة شخصيات رفيعة المستوى من نخب نظام غباغبو، يبدو أن هؤلاء الممولين مترددون حاليا في توفير موارد هامة للمقاتلين. ويتجلى هذا النقص في التمويل بوضوح أيضا في تقليص عدد الهجمات التي تقع بالقرب من أبيدجان، وهي الهجمات التي كانت تقع بشكل متواتر في عام ٢٠١٢. ومع ذلك، قد لا يتسنى التوصل إلى استنتاجات موضوعية إلا بعد موسم الأمطار، الذي يعتبر مواتيا للغارات المفاجئة عبر الحدود. ويلاحظ الفريق أن هجمتين من هذا القبيل وقعتا في حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٢.

الهجمات على زيلبلي وبيتي غيغلو: هوية المهاجمين ومصدر الأسلحة

١٦ - أجرى الفريق تحقيقات في ليبريا وكوت ديفوار لتحديد هوية الأفراد الذين هاجموا زيلبلي وبيتي غيغلو، وللتحقق من مصادر أسلحة المهاجمين وتمويلهم المحتمل (انظر المرفق الثاني للحصول على لمحة عامة عن الهجمات). وقبل يومين من وقوع هذه الحوادث، في ١١ آذار/مارس ٢٠١٣، أبلغ جنرال ليبري مرتزق الفريق بأن أولاي أندرسون ''تاكو''، قائد المقاتلين السيئ السمعة، كان يعمل على تجنيد المقاتلين لشن هجوم عبر الحدود، واستدرك قائلا إن ''تاكو'' اختلس الأموال التي قدمتها النخب السابقة في نظام غباغبو المقيمة في غانا (انظر S/2012/901، الفقرة ٧٤؛ و S/2011/757، الفقرة ٥٨ للاطلاع على التفاصيل فيما يخص ''تاكو''). وفي اليوم نفسه، زار الفريق سيوين، وهي قرية تقع بالقرب من الحدود الإيفوارية حيث كان يقيم ''تاكو''، وأجرى مقابلات مع ميليشيات إيفوارية تم تسجيل أفرادها على أنهم لاجئون في مخيم سولو، فضلا عن جنرال مرتزق ليبري آخر يدعى ماثيو نيسوسيا (''لاين فاذر'') اعتُبر سابقا من المقاتلين في صفوف ''تاكو'' (S/2011/757، الفقرة ٤١).

١٧ - وبُعَيد حادثي زيلبلي وبيتي غيغلو، أجرى الفريق تحقيقات واسعة النطاق في القرى الليبرية التي يمكن الوصول إليها والتي يحتمل أن تكون قد استخدمت كنقط وسيطة قبل الهجمات وبعدها. وقدم الفريق أيضا لفرقة العمل المشتركة التابعة لحكومة ليبريا صورا لمقاتلين مشتبه بهم، بما في ذلك صورة ''تاكو''[٢]. ومن خلال هذه التحقيقات ومن خلال معلومات تم الحصول عليها من فرقة العمل، خلص الفريق إلى أن المقاتلين عبروا الحدود إلى كوت ديفوار انطلاقا من قرى صغيرة نائية تقع شمال توزون، وبين قرية سيوين ومخيم بارتيل دجام لتعدين الذهب. وقد انسحب معظم المقاتلين في وقت لاحق إلى هذه المنطقة، فيما انسحب البعض الآخر مسافة أطول في اتجاه المصب على طول نهر كافالا قاصدين بذلك

(٢) يشير الفريق إلى أن ''تاكو'' وُلد في أولايتايبلي بكوت ديفوار، بالقرب من زيلبلي وبيتي غيغلو، وكذلك بالقرب من بلدتي مركز غارلي الحدودي وسيوين الليبريتين.

قريتي بيوادي وبو تاون. وعاد بعض المهاجمين أيضا إلى مخيمي سولو وشركة إنتاج الأخشاب الأصلية للاجئين في مقاطعة غراند غيديه.

١٨ - وحصل الفريق على أدلة من مواقع الهجمات، ومن القوات الجمهورية لكوت ديفوار وقوات الدرك في بلوليكان، مما أتاح تحديد هوية المهاجمين الإيفواريين الذين كانوا يقيمون في ليبريا كلاجئين. وكانت المتعلقات الشخصية لمقاتل قُتل على يد القوات الجمهورية في زيلبلي في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣ تضم وثائق هوية من كوت ديفوار وبوركينا فاسو، وترى قوات الدرك أنها كانت مزورة. وقامت ثلاثة من مصادر معلومات الفريق من الميليشيات في ليبريا في وقت لاحق بتحديد هوية هذا الشخص باعتباره مقاتلا إيفواريا تابعا لجماعة غيريه كان يقيم في مخيم شركة إنتاج الأخشاب الأصلية للاجئين في مقاطعة غراند غيديه. وقام كل من إيتيين ييلو و ''توغو مورو'' و ''بيبو''، وهم من قادة الميليشيات الإيفوارية في مخيم سولو للاجئين، بتجنيد هذا الشخص إلى جانب مقاتلين آخرين في شباط/فبراير ٢٠١٣ حسبما أفاد به مصدران آخران من المصادر الإيفوارية التي أجرى الفريق مقابلات معها. وأُبلغ الفريق كذلك بأن ''تاكو'' لم يكن موجودا في زيلبلي، لكنه ساعد في تجنيد مرتزقة ليبريين، وقدم العديد من الأسلحة.

١٩ - وهناك أدلة قوية على أن ''تاكو'' شارك لاحقا في الهجوم على بيتي غيغلو، ومن المرجح أنه قُتل على يد القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وعثرت قوات الدرك على بطاقة لاجئ تخص شخصا يدعى أولاي أندرسون كوهو في المتعلقات الشخصية للمقاتل القتيل. ويلاحظ الفريق وجود تقارب في الشبه بين الشخص المصور في تلك الوثيقة والمقاتل الذي قُتل في بيتي غيغلو، وصور أولاي أندرسون ''تاكو'' التي حصل عليها الفريق من آلة تصوير تعود للمرتزق الليبري بوبي ساربي (الملحق الثالث). وذكرت قوات الدرك الإيفوارية والقوات الجمهورية لكوت ديفوار أن الأمر يتعلق بنفس الشخص، ويرجح الفريق بدرجة كبيرة أن يكون المقاتل الميت هو في الواقع ''تاكو''[٣].

٢٠ - ووُجد بحوزة إيف بويكي، أحد المقاتلين الجرحى الذي اعتقل في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣ في أعقاب الهجوم على بيتي غيغلو، بندقية من طراز AK-47 كانت قد سرقت من القوات الجمهورية لكوت ديفوار خلال الهجوم على زيلبلي. وكان بحوزته أيضا محرك أقراص محمول يحتوي على إحدى عشرة صورة وثلاثة مقاطع فيديو لأسلحة ولأفراد مليشيات إيفوارية (بما في ذلك بويكي) ومرتزقة ليبريين وهم بصدد طلب المساعدة من

(٣) أُبلغ الفريق أيضا من مصدرين في ليبريا بأن ''تاكو'' على قيد الحياة، وهو يدرك أن مسألة بقاء ''تاكو'' أو قتله تشكل دعاية كبيرة للأطراف المتنازعة.

النخب السابقة في نظام غباغبو المقيمة في غانا (الملحق الرابع). وتوصل الفريق إلى أن ذلك الشخص ينتمي لجماعة غيريه الإيفوارية وأنه كان يقيم في مخيم سولو للاجئين في ليبريا، وعمل في السابق ضابطا مساعدا للقائد ''بوب مارلي'' في بلوليكان في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وأقام علاقات وثيقة مع ذلك الجنرال الليبري المرتزق.

٢١ - واحتجزت الشرطة الوطنية الليبرية بويكي لفترة قصيرة في زويدرو، بمقاطعة غراند غيديه، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، لكنها ما لبثت أن أطلقت سراحه لعدم كفاية الأدلة. وشملت الوثائق التي عثر عليها في حوزة بويكي قائمة بالأسلحة فضلا عن خريطة لمنجم ''سلو مان'' (Slow Man) للذهب في مقاطعة غراند غيديه تشير إلى اسم رئيس المنجم (S/2012/901، الفقرة ٣٢). ويشتبه الفريق في أن قرية التعدين هذه استخدمها بويكي لإخفاء كمية صغيرة من الأسلحة. وزار الفريق المنجم يوم ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣، وأُبلغ بأن رئيس المنجم، الذي ينحدر من أصول مختلطة بين ساحل العاج وليبريا، يقيم علاقات وثيقة مع اللاجئين الإيفواريين من كافالي الوسطى. وأجرى الفريق مقابلة لأحد اللاجئين الإيفواريين المقيمين في قرية التعدين، فذكر أنه يضطلع بالأمن في المنجم وأنه كان يسافر بانتظام من المنجم إلى سيوين لزيارة قائده ''تاكو''. وأُبلغ الفريق بأن الشرطة الوطنية لم تقم بزيارة المنجم لمواصلة التحقيق في وثائق صودرت من بويكي - فالمنجم لا يمكن الوصول إليه عن طريق السيارة.

٢٢ - وفي تقدير الفريق، يُرجح أن تكون الأسلحة المتوافرة لمجموعة ''تاكو'' قد حصل عليها على إثر أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار، وانتشرت بعد ذلك في مواقع خاضعة لحماية الميليشيات الإيفوارية المقيمة في ليبريا. فعلى سبيل المثال، يقال إن أحد القادة الإيفواريين التابعين لـ ''تاكو'' يدعى تاو فيلبير (''زوم'') قام بتوريد أسلحة من أجل شن هجوم عبر الحدود في عام ٢٠١٢ (S/2012/901، الفقرة ٧٥). وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣، أجرى الفريق مقابلة مع ''زوم'' في بو تاون، التي كان يتعذر الوصول إليها بالمركبات، وأشار إلى أنه كان بحكم الواقع زعيم القرية نظرا إلى العدد الكبير للاجئين الإيفواريين المقيمين في تلك القرية.

٢٣ - ويرجح أن يكون عدد الأسلحة المتوافرة لمجموعة ''تاكو'' صغيرا، ويبدو أن الذخيرة لا تكفي لشن هجمات متواصلة في كوت ديفوار. وهذا ما قد يفسر كون مقاتلي زيلبلي وبيتي غيغلو لم يحصلوا سوى على بضع بنادق هجومية عسكرية، واستخدموا تلك الهجمات لسرقة أسلحة القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وعلاوة على ذلك، قد يكون افتقار ''تاكو'' إلى التمويل قد حفزه على شن هجمات طلبا للتمويل من النخب السابقة في نظام

غباغبو المقيمة في غانا. وقد يتيح هذا التمويل للمليشيات الإيفوارية شراء الأسلحة التي تهرَّب إلى ليبريا بصورة غير مشروعة.

تيوبلي: هوية المهاجمين والتمويل

٢٤ - نصبت القوات الجمهورية لكوت ديفوار كمينا لحوالي خمسة مقاتلين في قرية تيوبلي، بين توليبلو ومركز بيهيكاهوييلي الحدودي في وقت متأخر من مساء يوم ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣. وكان المقاتلون قد تسللوا إلى كوت ديفوار من ليبريا، سعيا منهم إلى مهاجمة تيوبلي بتعزيزات من القرى القريبة التابعة لجماعة غيريه في محاولة لقطع الطريق الممتدة من توليبلو إلى بيهيكاهوييلي بالتنسيق مع هجمات أخرى مخطط لها في تلك المنطقة. وكانت هذه الشبكة من المقاتلين قد هاجمت في السابق مركز بيهيكاهوييلي الحدودي في آب/أغسطس ٢٠١٢.

٢٥ - واستولت القوات الجمهورية لكوت ديفوار على كمية صغيرة من الأسلحة والذخائر في تيوبلي، وألقت القبض على اثنين من المقاتلين المزعومين، ومُيَسِّر محلي واحد بفضل مساعدة أحد المخبرين. وذكرت القوات الجمهورية للفريق في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣ أن قطعتي سلاح تم استردادهما على إثر حادث تيوبلي، في حين أبلغ مصدران آخران الفريق بأن أسلحة إضافية تم الاستيلاء عليها. وسمحت القوات الجمهورية لكوت ديفوار للفريق بمعاينة مدفع رشاش ثقيل من طراز PKM صالح للاستعمال حُصل عليه من المهاجمين، في حين كانت قطعة السلاح الأخرى، وهي من طراز AK-47، قد أودعت بالفعل في مخزونات الأسلحة المحلية للقوات الجمهورية. وأبلغت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار كذلك الفريق بأن ما يقرب من ١ ٢٠٠ طلقة ذخيرة وقنبلتين صاروخيتين استولت عليها القوات الجمهورية لكوت ديفوار، إلا أن العملية لم يتح لها معاينة هذا العتاد. كما أخذت القوات الجمهورية لكوت ديفوار ذخائر صالحة للاستعمال صودرت أثناء الحادث بغرض استخدامها. وحسبما ورد في مقابلة أجراها الفريق مع أحد المخبرين في تيوبلي، فضلا عن مقابلات أجرتها قوات الدرك مع أحد المحتجزين الإيفواريين، فإن الأسلحة والذخائر التي تم الاستيلاء عليها في تيوبلي نُقلت بصورة غير مشروعة من مقاطعة نيمبا بليبريا إلى كوت ديفوار من قبل المقاتلين.

٢٦ - وأبلغت القوات الجمهورية لكوت ديفوار وقوات الدرك وأحد المخبرين الفريق في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣ بأن موريس بيهي قاد محاولة الهجوم على تيوبلي، وتعرض لطلقات نارية وأصيب على يد القوات الجمهورية لكوت ديفوار خلال الحادث إلا أنه لاذ بالفرار. واستردت القوات الجمهورية لكوت ديفوار هاتف بيهي الساتلي من طراز ''الثريا'' في موقع

الحادث، وقدمته إلى الفريق بغرض استعراضه. وبيهي، الذي ينحدر من قرية غيديه، على مقربة من تيوبلي، عمل في السابق رئيسا لمخيم دوغيه للاجئين في مقاطعة غراند غيديه، وصرف الأموال من أجل الهجوم على بيهيكاهوييلي في آب/أغسطس ٢٠١٢ (S/2012/901، الفقرة ٧٠، حيث ذكر تحت اسم ''بيي''). ويذكر أيضا فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، الذي مددت ولايته عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، أن بيهي وابنه (''إيمانويل'') يرتبطان بالجناح الراديكالي الموالي لغباغبو الذي يوجد مقره بغانا والذي يشرف عليه العقيد ألفونس غوانو (S/2013/228، الفقرة ٣٤ والمرفق ٣).

٢٧ - ووفقا لما أفاد به أحد المحتجزين من تيوبلي أجرت معه قوات الدرك مقابلة، والمخبر الذي أجرى الفريق معه مقابلة يوم ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣، قدم إتيين تاهي زوي لبيهي مبلغ ٧ ملايين فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ٠٠٠ ١٤ دولار ومن دولارات الولايات المتحدة) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتاهي زوي، الذي ينحدر من بيهي، بالقرب من توليبلو، يقيم الآن في غانا وقد كان بمثابة مستشار تقني للوران غباغبو. وعملت ابنة موريس بيهي، أليدا، حاملةً للأموال، حيث كانت تحصّلها من امرأة أخرى في أبيدجان، كانت تتلقاها بدورها من تاهي وزي في غانا. وعندما سئلت أليدا بيهي من قبل قوات الدرك، أكدت أنها كانت بمثابة حاملة للأموال بين تاهي زوي ووالدها، واستدركت قائلة إنها لم تنقل سوى مبلغ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية كان مخصصا لتشييد منزل موريس بيهي في ليبريا.

٢٨ - وحصل الفريق على شهادة إضافية في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣ من جنرال مرتزق ليبري كان ضالعا في هجمات شنت عبر الحدود في عام ٢٠١٢، مفادها أن تاهي زوي وغيي ماهو أرسلا أموالا من غانا إلى موريس بيهي في ليبريا من أجل الهجوم الذي وقع في بيهيكاهوييلي في آب/أغسطس ٢٠١٢. وقدم هذا المرتزق رقما هاتفيا في غانا يخص تاهي زوي، وأشار إلى أن غيي ماهو كثيرا ما يستخدم نفس هذا الرقم. ولاحظ الفريق أن رقم الهاتف النقال ذاته ورد أيضا على أنه رقم هاتف المحتجز الليبري موزيز باربيه تحت اسم ''دجي إم'' (GM)، وهو الذي كان مصدرا من مصادر تمويل الهجمات التي وقعت في ساو وبارا في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/901، الفقرتان ٤٩ و ٥٦). وذكر فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار أن زوي تاهي عضو في الجناح الراديكالي الموالي لغباغبو الذي يوجد مقره في غانا (S/2013/228، المرفق٣)، إلى جانب ديدييه غوليا، الذي كان أيضا مصدرا من مصادر تمويل الهجوم الذي وقع في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/901، الفقرة ٥٢ و ٥٦ إلى ٥٧ و ٧٠).

٢٩ - وكما ذُكر سابقا، قدم الفريق عدة صور فوتوغرافية إلى فرقة العمل المشتركة في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣ لمرتزقة ليبريين وميليشيات إيفوارية اشتبه الفريق في قيامهم بالتخطيط لهجمات عبر الحدود. وجُنِّد بعد ذلك أحد هؤلاء الأشخاص كمصدر للمعلومات من قبل وكالات أمنية تابعة للحكومة الليبرية. وأقر هذا الشخص بضلوعه في التخطيط لهجوم وقع على مقربة من توليبلو ليتزامن مع حادث تيوبلي. وقدم المصدر مزيدا من المعلومات إلى فرقة العمل بشأن ضلوع مقاتلين آخرين، بمن فيهم بيه نوديه وميدارد تينت، اللذان اعتقلتهما الشرطة الليبرية بعد ذلك يومي ٢٠ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣ على التوالي. وكلا الشخصين من اللاجئين الإيفواريين المقيمين في ليبريا، وقد كانا أول قائدين للميليشيات الإيفوارية تحتجزهما الشرطة الليبرية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢[٤]. وعمل نوديه في قيادة ''الوطنيين الشباب'' في توليبلو، وسبق أن اعتقلته الشرطة الليبرية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في منجم نيويورك للذهب للاشتباه في تخطيطه لهجوم عبر الحدود، ثم أُفرج عنه لعدم كفاية الأدلة (S/2012/448، الفقرات ٦٧-٧٧). وميدارد تينت، المعروف أيضا باسم ''زياه بود''، عمل سابقا كقائد ميليشيات في بيهي، بالقرب من توليبلو (S/2012/901، الفقرتان ٦٨ و ٧٦). ويلاحظ الفريق أن الهاتف النقال لتينت كان يضم رقما هاتفيا يخص تاهي زوي في غانا، وهو نفس الرقم الذي ورد في هاتف موريس بيهي من طراز ''الثريا''.

الآثار الأمنية بالنسبة لليبريا

٣٠ - يطرح وجود الميليشيات وشبكات المرتزقة وما تضطلع به من عمليات مشاكل ذات طابع محلي باستمرار لوكالات الأمن الليبرية، تدل على استمرار عدم فعالية الرقابة الحكومية على أجزاء كبيرة من المقاطعات المتاخمة لكوت ديفوار. ويشن المقاتلون هجمات انطلاقا من مواقع في الغابات يصعب الوصول إليها، وذلك في مقاطعات نيمبا وغراند غيديه وريفر غي. وتضم هذه المناطق مخيمات نائية لتعدين الذهب وقرى للصيد بالقرب من الحدود الواقعة على مسيرة يوم أو أكثر من أقرب طريق. وقد تشمل هذه المناطق أيضا قرى تبعد عن الطريق ببضعة كيلومترات فقط، إلا أنه لا يمكن الوصول إليها إلا بسلوك ممرات للمشاة، وتقطنها مجتمعات محلية تنحاز عرقيا للمقاتلين الإيفواريين. وفي أعقاب الهجوم الذي وقع في زيلبلي في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣، امتنعت فرقة العمل المشتركة عن إجراء عمليات تفتيش عن المقاتلين المشتبه فيهم في منطقة تتيح نصب العديد من الكمائن. وفي هذا السياق، فإن المواجهة المسلحة بين فرقة العمل وعصابة من المقاتلين يُرجح أن تكون لها عواقب وخيمة

(٤) لم تتم إدانة لاجئين إيفواريين آخرين احتجزوا وصدرت بحقهم لوائح اتهام بتهم مماثلة في عام ٢٠١٢ نظرا لعدم كفاية الأدلة، وتسعى حكومة ليبريا إلى تسليمهم إلى كوت ديفوار.

على الحالة الأمنية في المنطقة الحدودية. ولم يترك انسحاب القوات المسلحة الليبرية من عمليات فرقة العمل في نيسان/أبريل ٢٠١٣ للوكالات الحكومية سوى القليل من الموارد لتوفير الأمن. ويعوق ضعف الدعم اللوجستي، بما في ذلك النقص في مركبات الدوريات الوظيفية، عمل وحدة التصدي للطوارئ، وهي بمثابة العنصر المسلح المتبقي في فرقة العمل المشتركة وتضم ٢٤ ضابطا في غراند غيديه[٥].

٣١ - وتتبدى الحالة الأمنية غير المستقرة عبر الحدود في سياق البيئة الليبرية التي جرى تسييسها واستقطابها إلى حد مفرط، وهي تؤدي إلى تفاقم الانقسام التاريخي بين مونروفيا ومقاطعة غراند غيديه - وهو واحد من الأمثلة العديدة للعزلة الواقعة بين مونروفيا والمقاطعات المحيطة بها. وأكثر الطرق فعالية لمنع الهجمات عبر الحدود هي جمع المعلومات بصورة استباقية وقيام الحكومة الليبرية بأنشطة الحفاظ على النظام لاستهداف قادة المقاتلين بشكل محدد، كما يدل على ذلك حالة بيه نودي وميدارد تينت. ومع ذلك، فإن الاحتجاز قبل المحاكمة لمدد متطاولة تتجاوز في بعض الحالات سنة واحدة فيما يخص فئات من المرتزقة المزعومين الذين ينتمون إلى طائفة كران يبعث على السخط ويكرس التصورات التي مفادها أن مونروفيا تسيء معاملة طائفة كران. ولا يزال السياسيون في غراند غيديه يناشدون الشرطة الوطنية الليبرية ووكالة الأمن القومي والرئيس أن يطلقوا سراح محاربين مزعومين وأن يعملوا على وقف العمليات التي يرون أنها تستهدف طائفة كران دون وجه حق، وهي العمليات التي تعد أسلوبا يحظى بشعبية خاصة قبل إجراء الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٤. وحذا الضغط السياسي الموازي ببعض المسؤولين إلى اتخاذ تدابير صارمة على نحو متزايد ضد المرتزقة المشتبه فيهم من طائفة كران وبعض الميليشيات الإيفوارية من جماعة غيريه، وهو ما يفضي في كثير من الأحيان إلى التمييز ضد اللاجئين الإيفواريين، الذين يبلغ عددهم حاليا ٥٠٠ ٢٧ في مقاطعة غراند غيديه، و ٠٠٠ ٦١ في ليبريا. ومن المرجح أن تزداد هذه التوترات في حال استمرار الهجمات عبر الحدود، وخاصة بالنظر إلى الولاء العرقي بين المرتزقة الليبريين والميليشيات الإيفوارية.

٣٢ - وأعربت السلطات الحكومية الليبرية للفريق عن قلقها العميق إزاء أنشطة المرتزقة والميليشيات، لا سيما توفير التمويل الخارجي ومحاولات المقاتلين شراء كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر. وفي الوقت الراهن، يبدو أن شبكات المقاتلين لا يمكنها الوصول سوى إلى مخابئ الأسلحة الصغيرة التي يجري إخفاؤها في صفوف المجتمعات المحلية في المنطقة

(٥) تعتزم الحكومة الليبرية نشر ٣٥ من الضباط المسلحين الآخرين في وحدة التصدي للطوارئ إلى غراند غيديه، لكن تاريخ هذه العملية غير مؤكد.

الحدودية. ومع ذلك، فإن كون المهاجمين في الآونة الأخيرة لم يحصلوا سوى على القليل من الأسلحة الهجومية لا يعني أن شبكات المقاتلين لا تستطيع الحصول على كميات أكبر من الأسلحة. وفي الواقع، وكما ذكر الفريق آنفا، فإن هذه الشبكات متداخلة، إلا أنها تظل متميزة عن بعضها البعض وتتنافس على الارتباط أحيانا بممولين خارجيين لنظام غباغبو السابق. ويمكن لهذه الشبكات، بتمويل متواضع، أن تنمي الطلب على الأسلحة المتجر بها إلى ليبريا انطلاقا من الدول المجاورة، التي ربما يتعذر مراقبتها نظرا لضعف قدرات ليبريا في مجال رصد الحدود والافتقار إلى تشريعات وطنية فيما يخص الأسلحة الصغيرة. وفي حين قد لا يشكل حظر توريد الأسلحة الآلية الأكثر فعالية لمنع الاتجار بالأسلحة عبر الحدود، فإنه يظل بمثابة إحدى الأدوات القليلة للتحقيق في مصادر التمويل وتوريد الأسلحة والذخائر، وشبكات المقاتلين التي تعمل في المنطقة الحدودية.

باء – المسائل الأمنية على طول الحدود بين سيراليون وليبريا

٣٣ – حقق الفريق في سلسلة من الحوادث قد تكون مصدر قلق أمني ناشئ، مع ما يترتب عليها من آثار فيما يخص الاتجار بالأسلحة، في غابة غولا، على الحدود بين ليبريا وسيراليون. وتغطي الغابة حوالي ٢ ٠٠٠ كيلومتر مربع، وتضم احتياطيات كبيرة من الذهب والماس والمعادن الثمينة الأخرى. وقد كانت هذه المنطقة ملاذا لأنشطة المتمردين خلال الحروب الأهلية التي دارت رحاها في ليبريا وسيراليون، وأنتجت المناطق الإدارية الثلاث في سيراليون التي تقع بها غابة غولا (كايلاهون وكينيما وبوجيهون) غالبية مقاتلي الميليشيات الذين انضموا للجبهة المتحدة الثورية، ومن ثم يوجد بها أعلى تركيز للمقاتلين السابقين[٦]. ويلاحظ الفريق أن تلك الحروب الأهلية كانت ذات طابع شبه إقليمي، وكانت تربط بينها صلات وثيقة ومصالح متداخلة، وكثير منها كان يتصل باستغلال الموارد الطبيعية.

٣٤ – وأجرى الفريق تحقيقات في غابة غولا فوجد أدلة على قيام مقاتلين سابقين، معظمهم ليبريون، بتعدين الذهب على نطاق واسع. ولاحظت سلطات سيراليون أن هؤلاء المقاتلين السابقين يشاركون في ''الصيد غير المشروع'' (''poaching'') – وهو مصطلح عام يشمل الصيد البري غير المشروع والتعدين غير المشروع وتهريب المخدرات.

٣٥ – وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، قام نحو ٥٠ من أفراد الميليشيات الليبرية المسلحين ببنادق وبما لا يقل عن ثلاثة أسلحة هجومية بالعبور من مقاطعة غراند كيب ماونت بليبريا

(٦) تستضيف كيلاهون وحدها ٨ ٣٠٧ من المقاتلين السابقين المسجلين، ويظل العديد منهم عاطلين عن العمل.

إلى سيراليون، وهاجموا حراس غابات سيراليونيين بالقرب من قرية كاريلان[٧]. وحددت سلطات سيراليون هوية قائدَيْ المهاجمين على أنهما مقاتلان سابقان في حركة من أجل الديمقراطية في ليبريا يعرفان باسم ''أولمان أوكوشا'' و ''أولمان موسى''. وقد لاذ حراس الغابات غير المسلحين بالفرار، ولم تكن هناك أي خسائر في الأرواح. ويرجح أن الغرض من الهجوم لم يكن سوى إبعاد حراس الغابات، الذين كانوا يرصدون أنشطة تعدين الذهب غير القانونية ويبلغون عنها، إلا أن استخدام بنادق هجومية يضفي بعدا جديدا على ''الصيد غير المشروع''. وأشارت تقارير أمنية في سيراليون إلى ما لا يقل عن ثلاث هجمات سابقة شنتها المجموعة ذاتها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ باستخدام بنادق الصيد والبنادق. وفي عام ٢٠١٢، اعتقل حراس غابات من سيراليون حوالي ٨٠ من العمال غير القانونيين في مناجم الذهب، كان العديد منهم من المقاتلين السابقين الليبريين.

٣٦ - وقبل الهجوم بأسبوع واحد، تلقى مكتب سيراليون للأمن الوطني معلومات من الملحق لشؤون الدفاع بسفارة سيراليون في مونروفيا تتعلق بتوريد بنادق هجومية من طراز AK-47 من داخل ليبريا إلى الصيادين وعمال مناجم الذهب غير القانونيين في غابة غولا. ولم يكن بمقدور الفريق الوقوف على نطاق توريد الأسلحة أو على مصدرها، لكن السلطات الحكومية لسيراليون أبلغت الفريق بأن عمال المناجم والصيادين غير القانونيين أنشأوا قاعدة تعرف باسم ''كامب إيساتو'' بين دامبارا وبيندمبو في منطقة كايلاهون، شرقي سيراليون. وتلقى الفريق معلومات غير مؤكدة من سلطات سيراليون والسلطات الليبرية تفيد بأن أنشطة تعدين الذهب قد تكون مرتبطة بالاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي.

٣٧ - وبعد هجوم ٢ شباط/فبراير، اتفقت سلطات ليبريا وسلطات سيراليون في اجتماع عقد في ليبريا يوم ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ على إجراء دوريات أمنية مشتركة على الحدود. وتعقد الأجهزة الأمنية للحكومتين اجتماعات دورية تحت مظلة لجنة أمن الحدود المشتركة ووحدات بناء الثقة، تعد بمثابة منتدى هام يجري فيه تبادل الاستخبارات الأمنية.

رابعا - استكمال المعلومات بشأن تجميد الأصول وحظر السفر

٣٨ - لقد أولى الفريق الأولوية لإجراء تحقيقات بشأن الأفراد المدرجة أسماؤهم على قوائم حظر السفر وتجميد الأصول الذين يعيشون في ليبريا وفي المنطقة دون الإقليمية. وحقق الفريق في الأعمال التجارية والأنشطة السياسية لهؤلاء الأفراد لتقييم ما إذا كانوا لا يزالون

(٧) هناك ٥٠ من حراس الغابات غير المسلحين على جانب سيراليون من الحدود و ٢٥ على الجانب الليبري.

يقيمون شبكة العلاقات التي زعزعت استقرار ليبريا والمنطقة دون الإقليمية فيما مضى. وأجرى الفريق مقابلات مع أربعة أفراد رئيسيين مدرجين في القوائم – وهم بينوني أوري، وإبراهيم باه، وجيمس ويلي أدولفوس ”كوكو“ دينيس، وموموه جيبا – كانوا من المقربين للرئيس السابق تشارلز تايلور، وقاموا بأدوار رئيسية في النزاع الدائر في ليبريا. وركز الفريق تحقيقاته بشكل خاص على بينوني أوري وإبراهيم باه لأنهما يسيطران على موارد هامة ولديهما القدرات القيادية اللازمة لتقويض السلام والأمن في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية.

٣٩ - وقد أخفقت حكومة ليبريا باستمرار في تنفيذ تدابير تجميد الأصول. ولا تزال وزارة العدل الليبرية تصر على أن التدابير المالية المفروضة بموجب الفقرة ١ من القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤) متجاوزة لحدود السلطة، ولا يمكن تنفيذها في إطار القانون الليبري. وبالتالي فإن بمقدور الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة في ليبريا نقل أصولهم بحرية داخل ليبريا، ولا يكادون يواجهون عراقيل تذكر لدى نقلهم الأموال خارج البلد، وذلك من خلال الحسابات المصرفية لأفراد أسرهم مثلا. وعلاوة على ذلك، فإن عدم تنفيذ الحكومة لتدابير تجميد الأصول أتاح لبعض الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة تحقيق عائدات كبيرة على الاستثمارات المالية في اقتصاد البلد.

بينوني أوري

٤٠ - بينوني أوري مواطن ليبري خاضع للتدابير المنصوص عليها في الفقرة ٤ (أ) من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) والفقرة ١ من القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤). ويعد أوري أحد أكثر رجال الأعمال نجاحا في ليبريا، وقد أبلغ الفريق في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣ بأن صافي رقم أعماله يناهز ٥٠ مليون دولار، وهو ما لم يتمكن الفريق من التحقق منه بصورة مستقلة. وتشمل أصوله كمية كبيرة من الأسهم في شركة لونستار، وهي أكبر شبكة للاتصالات المتنقلة في ليبريا، ومن أكبر دافعي الضرائب في البلد (S/2011/757، الفقرات ١٣٧ إلى ١٤٣). ويملك أوري كذلك محطتين إذاعيتين ومحطة تلفزيون وإحدى الصحف. ومزرعته في كاريزبورغ التي توجد على مشارف مونروفيا عبارة عن أراض مساحتها ١ ٠٠٠ أكر بنى عليها دورا للضيافة ومطاعم، وهو يعمل حاليا على بناء ملعب للغولف. ويملك أوري أيضا فنادق في غبارنغا، فضلا عن مبانٍ سكنية ووكالة لاستئجار السيارات في مونروفيا. وأبلغ أوري الفريق، إضافة إلى ذلك، بأن له أسهما في مصرف ممثَّل في ليبريا. وأبلغ أحد المصادر الفريق بأن أوري يحضر اجتماعات المساهمين في ذلك المصرف في مونروفيا، وسيسعى الفريق إلى إجراء تحقيق كامل في هذه المعلومات. ولا يزال الفريق يحقق فيما إذا كان أوري استخدم

أيا من أصوله لزعزعة استقرار ليبريا أو المنطقة دون الإقليمية. ولم يعثر الفريق على أي أدلة على ذلك.

٤١ - بيد أن مسؤولين في الحكومة الليبرية أبلغوا الفريق بأن أوري استخدم محطته الإذاعية ''LOVE FM'' لبث بيانات مؤججة للمشاعر المناوئة للحكومة. وأبلغ مسؤولون حكوميون الفريق بأن هذه البيانات لا تفضي إلى المصالحة، وقد تقوض السلام والاستقرار الهشين في ليبريا. ويلاحظ الفريق أن مكاتب محطة ''LOVE FM'' أحرقت قبل أسبوع واحد من موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت في ليبريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وجاء ذلك على إثر شكاوى مقدمة من الحكومة الليبرية وحزب الوحدة الحاكم فيما يخص رسائل بثتها محطة الإذاعة. ويلاحظ الفريق أن أوري، الذي سبق أن عينته الحكومة عمدةً لكاريسبورغ، أعلن نفسه ممولا لحزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي المعارض أثناء انتخابات عام ٢٠١١. وزعم أوري للفريق أن أعماله التجارية وفرت التمويل أيضا لحزب الوحدة الحاكم، وهو ما لم يتمكن الفريق من التحقق منه بصورة مستقلة.

إبراهيم باه (''إبراهيما بالدي'')

٤٢ - إبراهيم باه مواطن سنغالي خاضع لقيود السفر المفروضة بموجب الفقرة ٤ (أ) من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). وكان باه شخصية رئيسية، من خلال شركته غرينستون التي يوجد مقرها في مونروفيا، بالنسبة لتشارلز تايلور فيما يخص البيع غير المشروع للماس الذي تستخرجه الجبهة المتحدة الثورية، وتوريد الأسلحة واللوجستيات الأخرى إلى معارك الجبهة في سيراليون. وكان يُعتقد أن باه موجود في بوركينا فاسو ويحظى بحماية السلطات الحكومية عندما اتُخذ القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). وأشار الفريق في تقريره النهائي لعام ٢٠١١ إلى أن باه سافر إلى سيراليون لتجنيد مرتزقة من أجل الأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ (S/2011/757، الفقرة ١٤٧). وأثبتت تحقيقات أخرى أجراها الفريق أن باه موجود في سيراليون منذ عام ٢٠٠٨ حيث يقيم برقم ٣١ في شارع هربرت، أبردين، فريتاون، تحت اسم ''إبراهيما بالدي''، بجواز سفر سنغالي رقم A00349903. وقد شارك في محاولة لتجنيد مرتزقة وفي الاتجار المزعوم بالمعادن الثمينة بصورة غير مشروعة.

٤٣ - وقام مسؤولون في شرطة سيراليون، كانوا قد حققوا مع باه فيما مضى بشأن ادعاءات ارتكاب سلوك إجرامي، بإبلاغ الفريق بأن باه كان بمثابة كفيل رئيسي لفرقة العمل المعنية بإيجاد حلول سريعة في غرب أفريقيا (West African Rapid Solution Taskforce)، وهي جماعة من المرتزقة تضم حوالي ٨٥٠ من المقاتلين السابقين في حروب سيراليون وليبريا. وقد أنشئت هذه المجموعة في شباط/فبراير ٢٠١١ لتقديم أعضائها كمرتزقة

في أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار، إلا أن النزاع توقف قبل أن يقع ذلك. وقائد المجموعة هو جورج ستيفن (''جاغي'')، الذي حارب في صفوف الجبهة الوطنية القومية الليبرية التابعة لتشارلز تايلور، وفي صفوف الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون. وخلص الفريق إلى أن باه وجه دعوة في أيار/مايو ٢٠١١ إلى رجل أعمال ليبي ليشارك في بعثة لتجنيد المرتزقة في سيراليون لصالح الزعيم الليبي معمر القذافي الذي كان آنذاك مطوقا بالأعداء[٨]. وقدم باه رجل الأعمال لأحد كبار الأئمة في فريتاون، كان يتصرف باسم جماعة المرتزقة. وتولى إحباط محاولة تجنيد المرتزقة وحدة الاستخبارات والأمن المركزية في سيراليون. وخلص الفريق في آذار/مارس ٢٠١٣ إلى أن فرقة العمل كانت لا تزال نشطة كجماعة بقيادة جورج ستيفن (''جاغي'')، وكانت تتخذ من رقم ٧ بشارع سيبثورب في وسط فريتاون مقرا لها.

٤٤ - واستعرض الفريق بيانا حصل عليه من باه بعد احتجازه لفترة وجيزة من قبل وحدة الجرائم المنظمة عبر الوطنية التابعة لشرطة سيراليون على إثر شكوى احتيال تقدم بها رجل الأعمال الإيطالي فيتوريو نارسيسو رويلو. وزعم رويلو أن ''إبراهيما بالدي'' وجه له دعوة للقدوم إلى سيراليون في عام ٢٠١٠ للمشاركة في تجارة الماس والذهب، وادعى أن ''بالدي'' احتال عليه في مبلغ ٠٠٠ ٣٧٥ دولار. ومن ذلك، فيما يُزعم، مبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار الذي أعطاه إلى ''بالدي'' على أساس الوعد بأن يستعين ''بالدي'' بعلاقاته بالسلطات في غينيا - بيساو لتيسير تعيين رويلو قنصلا فخريا لغينيا - بيساو في المكسيك. وقد زار الرجلان غينيا - بيساو في أواخر عام ٢٠١٠، استنادا للإفادة التي أدلى بها باه للشرطة، والتقيا بمسؤولين حكوميين رفيعي المستوى في ذلك البلد. واستخدمت بقية الأموال التي يزعم أنها احتيل عليها في شراء الذهب والماس. وأشير في إفادة رويلو أيضا إلى أن ''بالدي'' هو نفسه الجنرال إبراهيم باه الخاضع لجزاءات الأمم المتحدة.

٤٥ - وتورد إفادة باه، وغيرها من سجلات شرطة سيراليون التي استعرضها الفريق، تفاصيل مفادها أن باه أو ''بالدي'' دعي إلى سيراليون في أواخر عام ٢٠٠٧ من قِبل سياسي محلي له علاقات جيدة مع المسؤولين وكانت له في السابق صلات مع الجبهة الثورية المتحدة. وانتقل باه إلى سيراليون في أوائل عام ٢٠٠٨، وقام في أيلول/سبتمبر من ذلك العام بإنشاء شركة Ninki Group Limited، وهي شركة تتجر بالمعادن النفيسة، ولديها مكتب في رقم ٧ طريق هيل، فريتاون. وعمل باه رئيسا لشركة نينكي وكبير الموظفين التنفيذيين بها،

(٨) يلاحظ الفريق أن باه تدرب على أساليب الحرب الخاصة في ليبيا لمدة أربع سنوات في ثمانينات القرن الماضي، وأنه عمل أيضا حارسا شخصيا للقذافي ومدربا في معسكرات بنغازي، حيث التقى بتشارلز تايلور في عام ١٩٨٨.

وكان يملك ٧٥ في المائة من رأس المال، بينما كان سينغاليان آخران يملكان البقية، وهما غيسي سوليي وممادو كين. وتمت موافاة الفريق بتفاصيل الحساب المصرفي لشركة نينكي كالتالي: First International Bank, No. 2 Charlotte Street, Freetown؛ رقم الحساب ١١٢١٩٦٥٧٠٢. وعندما زار الفريق العنوان رقم ٧ طريق هيل في آذار/مارس، لم تكن هناك أي إشارة إلى شركة Ninki Group Limited.

٤٦ - وحدد الفريق موقع إقامة باه في فريتاون يوم ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وحدد هويته على أنه الشخص الخاضع لجزاءات الأمم المتحدة. وفي وقت لاحق، أجرى الفريق معه مقابلة عبر الهاتف، وأكد باه هويته، إلا أنه رفض الإجابة على أي أسئلة أخرى.

خامسا - الموارد الطبيعية

ألف - قطاع الماس الغريني

٤٧ - في عام ٢٠١٢، قام المكتب الحكومي للماس بتقييم ٠١٨,٩٦ ٣٤ قيراطا من الماس بقيمة ١٢٨ ٤٩١ ١٢ دولارا بغرض تصديره، وبلغ متوسط سعره ٣٦٧ دولارا للقيراط الواحد. وقد جلب ذلك لخزانة ليبريا مبلغ ٧٣٣ ٣٧٤ دولارا. وفي الشهرين الأولين من عام ٢٠١٣، قام المكتب الحكومي للماس بتقييم ٤٦٧,٢٢ ٧ قيراطا بقيمة ٢٥٥,٣٥ ٨٨٩ ٢ دولارا حيث بلغ متوسط السعر ٣٨٦,٩٢ دولارا للقيراط الواحد، وهو ما يطابق تقريبا متوسط سعر الماس الخام لعام ٢٠١٢، إلا أنه يظل يتسم بتضخم طفيف.

بعثة استعراض عملية كيمبرلي

٤٨ - أوفدت عملية كيمبرلي بعثة استعراض إلى ليبريا في الفترة من ١٨ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣ حيث تمكن الفريق من لقاء ممثلي عملية كيمبرلي ومناقشة الوضع الراهن لقطاع الماس في ليبريا. وحضر الفريق أيضا بعض اجتماعات عملية كيمبرلي في مونروفيا. وعلى الرغم من أن عملية كيمبرلي لم تُصدر بعد النتائج التي توصلت إليها، تشير المشاورات الأولية مع الفريق إلى أن من المرجح أن تنسجم استنتاجات العملية عموما مع التقديرات الواردة في التقرير النهائي للفريق الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/901، الفقرتان ٩١ و ٩٢).

٤٩ - وخلص فريق استعراض عملية كيمبرلي في المقام الأول إلى أن المكون الإداري للمكتب الإقليمي في عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في ليبريا بحاجة إلى إصلاح شامل بالنظر إلى عدم فعالية المكاتب وعجزها عن أداء المهمة التي صممت من أجلها أداء

كافيا، ألا وهي تسجيل كشوفات الماس التي يقوم بها عمال المناجم وإصدار القسائم التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه نظام الرقابة الداخلية. وخلصت عملية كمبرلي أيضا إلى أن التحديات الرئيسية التي تعوق نجاح وظيفة المكاتب الإقليمية تشمل الخدمات اللوجستية، وسبل الوصول، لا سيما خلال موسم الأمطار، والاتصالات، والتمويل. وعلاوة على ذلك، في حين يعمل المكتب الحكومي للماس بميزانية سنوية تبلغ حوالي ٠٠٠ ٤٠٠ دولار، فإن الإيرادات السنوية من الإتاوات المدفوعة على صادرات الماس عادة ما لا ترقى إلى هذا المبلغ. وما زال يتعين على عملية كيمبرلي تقديم استنتاجاتها وتوصياتها إلى الحكومة، وسيقدم الفريق تحليلا كاملا في تقريره النهائي.

٥٠ - وأبلغت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة عملية كيمبرلي بأن حدود ليبريا يمكن اختراقها بسهولة شديدة - فمن أصل حوالي ١٨٠ من المعابر الحدودية الرسمية، ٣٦ معبرا فقط مأهول بانتظام - وهو ما يجعل من الصعب للغاية مراقبة عمليات التهريب، وتقدِّر الوزارة أن ما يصل إلى ٣٠ في المائة من إنتاج الماس الخام يغادر ليبريا بصورة غير مشروعة. ومن الواضح أن ذلك تترتب عليه آثار كبيرة بالنسبة لمصداقية عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ ليس فقط في ليبريا، ولكن أيضا في الدول المجاورة، ولا سيما غينيا وسيراليون. وعلاوة على ذلك، يثير ذلك مخاوف جدية فيما يتعلق بالتنقل دون أي رقابة عبر الحدود في هذا الجزء من البلد.

٥١ - ويتسم التنسيق فيما بين مكتب الهجرة والتجنس والشرطة الوطنية الليبرية ووكلاء التعدين في مكتب شؤون المناجم والمكاتب الإقليمية للماس بالضعف، لا سيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات وجمع المعلومات الاستخباراتية. وتتفاقم هذه المشكلة بانتشار التعدين السري على نطاق واسع، ولا سيما في المناطق المتاخمة للحدود مع سيراليون. وأبلغ مسؤولون من وكالة الأمن القومي الليبرية الفريق بأن غابة كبيلي في مقاطعة غباربولو ”موبوءة“ بعمال مناجم الماس غير القانونيين من سيراليون، وكثير منهم يتجرون بمنتجاتهم ليعيدوها إلى أسواق ذلك البلد عن طريق شبكات عائلية وعرقية. ولم يستطع الفريق التأكد من هذه المعلومات.

٥٢ - وعلاوة على ذلك، تجري عملية كيمبرلي حاليا تحليلا لقسائم كانت بحوزة المكتب الإقليمي للماس في غانتا بمقاطعة نيمبا، تشير إلى ارتفاع الإنتاج بصورة كبيرة، من صفر تقريبا في عام ٢٠١١ إلى ٠٠٠ ١٣ قيراط في عام ٢٠١٢، وهو ما بلغ في المجموع أكثر من ٣٨ في المائة من الصادرات السنوية الرسمية في ليبريا من حيث الحجم. وبالنظر إلى المستويات الحالية

المنخفضة نسبيا من الإنتاج المنظور في تلك المنطقة، يساور الفريق قلق لأن هذه السلع قد يكون منشؤها في كوت ديفوار، التي تخضع حاليا لنظام الجزاءات القاضي بحظر تصدير الماس.

٥٣ - ويعتقد الفريق أن هناك حاليا ثلاثة أنماط متميزة من الاتجار في ليبريا. فوفقا للنمط الأول، تُشحن نسبة من السلع الصغيرة التي ينتجها عمال المناجم المرخص لهم وغير المرخص لهم في آن واحد في غرب ليبريا بصورة غير مشروعة إلى الأسواق في سيراليون. ووفقا للنمط الثاني، تُشحن بعض المنتجات الإيفوارية من غرب كوت ديفوار بشكل غير قانوني إلى مقاطعة نيمبا حيث تلج عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ بغرض إصدار شهادات لها قبل تصديرها إلى الأسواق الدولية. أما النمط الثالث، فبالنظر إلى تضخم متوسط سعر الماس الخام في ليبريا، يرى الفريق أن قِطَعا أكبر من الماس يجري نقلها من سيراليون عن طريق عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في ليبريا لتجنب ''الضرائب المفرطة'' التي فرضتها فريتاون على الماس في عام ٢٠٠٩ حيث بلغت نسبة ١٥ في المائة وتجاوزت قيمتها ٠٠٠ ٥٠٠ دولار. وفي حين لم يجد الفريق أي دليل على أن إنتاج الماس الليبري يجري استخدامه لتمويل النزاعات، من الواضح أن مصداقية عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في ليبريا جرى تقويضها بشكل خطير، وهو ما يستلزم من الحكومة والمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة لتصحيح الوضع الحالي.

باء - قطاع الذهب الغريني

٥٤ - خلال عام ٢٠١٢، قيَّم مكتب المعادن الثمينة الحكومي ما مجموعه ٦٤١ كيلوغراما من الذهب بقيمة ٢٣٠ ٢٦٩ ٢٦ دولارا، مما أدرّ مبلغ ١٨٦ ٥٧٦ ١ دولارا على خزانة ليبريا. وفي الشهرين الأولين من عام ٢٠١٣، قيَّم المكتب ١١٠,١٨ كيلوغرامات بقيمة ٣٢٩,٧٣ ٤٩٤ ٤ دولارا، فبلغت إيرادات الحكومة ٨٢٩ ١٣٤ دولارا.

٥٥ - وتظل سيطرة الحكومة على قطاع الذهب ضعيفة نتيجة لبُعد موقع العديد من مناجم الذهب وللقيود اللوجستية التي تعوق بشدة الرصد الفعال للمناجم وعمال المناجم والسماسرة والتجار. ويزيد من تفاقم هذا الوضع حلول موسم الأمطار عندما تصبح العديد من الطرق غير صالحة للسير. ومع ذلك، في حين أفاد الفريق أن مناجم الذهب التي توجد على مقربة من الحدود الإيفوارية قد استضافت المرتزقة الليبريين والميليشيات الإيفوارية (S/2012/901، الفقرة ١٠٦)، لا سيما بتوفير فرص عمل مؤقتة ووسيلة لكسب العيش وأحيانا بتوفير مكان للتجمع، لم يجد الفريق أي دليل مباشر على أن الإيرادات التي يدرها قطاع الذهب تُستخدم مباشرة لشراء الأسلحة. ولا تزال مناجم الذهب البعيدة تُستخدم

كنقاط للتجمع قائمة بذاتها للمقاتلين قبل شن هجمات عبر الحدود وكمناطق أيضا لإخفاء الأسلحة المستخدمة في الهجمات عبر الحدود.

٥٦ - ويشكل نشاط تعدين الذهب هذا غير المنظم إلى حد كبير معضلة بالنسبة للحكومة. وفي حين يحرم الاتجار غير المشروع بالذهب الدولة من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها، يوفر التعدين فرصا للعمل للشبان المتجولين الذين لولا ذلك لربما لجأوا إلى الإجرام أو الحرب كوسيلة للبقاء. ومن المرجح أن يظل إيجاد توازن بين تنظيم هذا القطاع وتطويره مشكلة دائمة بالنسبة للحكومة.

٥٧ - ومع ذلك، يجري إحراز بعض التقدم. وإضافة إلى التقرير النهائي للفريق الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، شرعت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة في إجراء مسح شامل لجميع مناطق تعدين الذهب. وقام مفتشو المعادن الذين يوجد مقرهم في زويدرو بإبلاغ الفريق في أواخر آذار/مارس بأنهم شرعوا في القيام بجولة لمدة أسبوعين لزيارة حوالي ١٢ منجما في مقاطعة غراند غيديه، وذلك بغرض تفتيش التراخيص وظروف التعدين والصرف الصحي.

٥٨ - بيد أن الفريق لا يزال يعرب عن قلقه من أن كميات كبيرة من الذهب يجري الاتجار بها في الأسواق الدولية خارج القنوات الرسمية، ومن أن الحكومة تخسر مبالغ كبيرة من العائدات المحتملة. فعلى سبيل المثال، وجد الفريق أن إحدى الشركات الليبرية التي تعمل في زويدرو بمقاطعة غراند غيديه قامت بتهريب كميات من الذهب إلى دولة الإمارات العربية المتحدة تفوق بكثير الكميات التي أعلنتها لحكومة ليبريا.

٥٩ - وأبلغ الوسيط الرئيسي لتلك الشركة الفريق بأنه أجرى أربع رحلات من ليبريا إلى دبي في عام ٢٠١٢، حاملا معه كميات كبيرة من الذهب. ووفقا لهذا الوسيط، قام في إحدى المناسبات بنقل ٣,٦ كيلوغرامات من الذهب باعها بسعر ٤٧ دولارا للغرام الواحد لقاء قيمة إجمالية قدرها ٢٠٠ ١٦٩ دولار. وعلم الفريق أيضا أن الأموال أعيدت إلى ليبريا عن طريق نظام الظل المصرفي. فيقوم تجار الذهب بإيداع عائدات مبيعاتهم في حسابات مصرفية بدبي تعود لتجار لديهم شركات في مونروفيا، يصرفون الأموال لفائدة تجار الذهب لقاء عمولة صغيرة على عائداتهم.

٦٠ - ودرس الفريق سجلات تصدير الشركة في مكتب المعادن الثمينة، فوجد أنه فيما يخص عام ٢٠١٢ أعلنت الشركة ثلاث عمليات تصدير عن طريق القنوات الرسمية: ٣٧٨,٥٢ غراما في آذار/مارس؛ و ٢٩١,٤٣ غراما في نيسان/أبريل، و ٢٨٤,٩ غراما في حزيران/يونيه. وفي المجموع، صدَّرت الشركة ٩٥٤,٨٥ غراما من الذهب بقيمة ٥٨٧,٦٢ ٣٩ دولارا،

مما أدر على الحكومة ربحا قدره ١٨٧,٦٤ ١ دولارا بإتاوة نسبتها ٣ في المائة. وهذا أقل بكثير من كمية الذهب التي يزعم الوسيط أنه حملها إلى دبي في مناسبة واحدة في عام ٢٠١٢، وهي ٣,٦ كيلوغرامات. وهذا تناقض خطير يوحي بأن بعض التجار المرخص لهم لا يصرحون سوى بنسبة صغيرة من الذهب الذي يصدرونه، تفاديا منهم لدفع الإتاوات، وبذلك فهم يحرمون حكومة ليبريا من إيرادات كبيرة.

جيم – الزراعة

٦١ – لا يزال الفريق يراقب قطاع زيت النخيل مع التركيز بشكل خاص على النزاع الدائر بين المجتمعات المحلية وأصحاب الامتيازات الكبيرة. وفي أوائل نيسان/أبريل ٢٠١٣، زار الفريق امتياز سايم داربي الذي تبلغ مساحته ٠٠٠ ٣٠٠ هكتار في مقاطعتي بومي وغراند كيب ماونت. وقد توقفت أنشطة الغرس وتهيئة الأرض للزراعة نتيجة لنزاع مستمر بين المجتمعات المحلية ضمن منطقة امتياز أراضي لوفا وامتياز سايم داربي، وهي عبارة عن أعمال تجارية زراعية دولية لزيت النخيل. وقد زرع امتياز سايم داربي ما مجموعه ٢٠٠ ٥ هكتار، وهو ما يشكل تراجعا كبيرا عن هدفه المتوقع المتمثل في ٠٠٠ ١٠ هكتار بحلول نهاية عام ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، قام امتياز سايم داربي في ١ آذار/مارس ٢٠١٣ بتسريح ٦٥٠ من العمال المتعاقدين الذين استؤجروا من المجتمعات المحلية، وكانت مهلة الإشعار شهرا واحدا. وأدى تسريح العمال إلى قلق كبير في أوساط السكان المحليين وكانت له انعكاسات كبيرة على الاستقرار والأمن المحليين.

٦٢ – وزار الفريق قرية غولوديه بمقاطعة بومي، واحدة من ١٢ قرية تقع ضمن امتياز أراضي لوفا، وأجرى مشاورات مع كبير الشيوخ وعدة شيوخ آخرين. وكانت الشكوى الرئيسية للمجتمع المحلي هي أن الحكومة قامت بتخصيص أراضيه باعتبارها جزءا من امتياز داربي سايم، دون القيام بالمشاورات وإجراءات القانون العرفي الكافية. واشتكى كبير الشيوخ أيضا من أن الالتزامات الاجتماعية والتنموية لامتياز سايم داربي مبهمة وغير مرضية، مدعيا أن اتفاقات اجتماعية أبرمت بين الشركة وممثلي مقاطعة بومي وأعضاء مجلس الشيوخ في الهيئة التشريعية، إلا أن هذه الاتفاقات لم توافق عليها المجتمعات المحلية نفسها. وفي حين لا تعترض المجتمعات المحلية على عمل امتياز سايم داربي في المنطقة، من الجلي أنه يجب أن يكون هناك تفاهم واضح بين الشركة والمجتمعات المحلية بشأن امتلاك السكان المحليين للأرض بصورة عرفية في الأجل الطويل فضلا عن الفوائد التي سيجلبها امتياز سايم داربي إلى المنطقة والسكان المحليين. وقد أدى الارتباك الحالي إلى قيام المجتمعات المحلية بتعطيل عمليات امتياز

داربي سايم ريثما يتم التفاوض على اتفاقات جديدة تلبي مطالبها الخاصة بالعمالة والتنمية، وتحقق مستقبلا آمنا ومستداما لأراضيها.

٦٣ - وبمساعدة من منظمة الدعاة الخضر، وهي منظمة غير حكومية ليبرية، قامت ١٢ قرية في منطقة أراضي لوفا بصياغة قائمة بـ ١٩ مطلبا قدمت إلى امتياز سايم داربي في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣. وتطالب الوثيقة بمنح المجتمعات المحلية دورا يقوم على المشاركة الكاملة في تخصيص الأراضي لإنتاج زيت النخيل، ولا سيما حماية الأراضي الزراعية ومحميات الصيد والمواقع ذات الأهمية القدسية والبحيرات والأنهار، وكذلك توفير ضمانات العمالة والتنمية المحلية خاصة فيما يتعلق بتوفير المدارس والعيادات والإسكان والبنية التحتية. وعلاوة على ذلك، وسعيا لتجنب صدام مباشر مع الشركة، تسعى المجتمعات المحلية إلى إرساء عملية تظلم متفق عليها بصورة متبادلة.

٦٤ - وناقش الفريق هذه المطالب والوضع الراهن مع إدارة امتياز سايم داربي التي قبلت التفاوض بشكل عام، إلا أنها أعربت عن شكوى مفادها أنه عندما تم الاتفاق على منطقة الامتياز في البداية في عام ٢٠٠٩، أكدت الحكومة للشركة أن جميع الأراضي الواقعة داخل منطقة الامتياز كانت خالية من أي قيود. وأبلغت الإدارة الفريق بأن التهديدات بإلحاق أضرار بالمعدات أرغمت امتياز سايم داربي على تعليق عملياتها. وعلاوة على ذلك، وفي ظل تصاعد تكاليف التشغيل وعجز المشاتل عن مواكبة نمو ما يقرب من مليون شتلة من شتلات نخيل الزيت، اضطر امتياز سايم داربي إلى تسريح ٦٥٠ متعاقدا. وأضافت إدارة امتياز سايم داربي أنه إذا لم تتم تسوية الوضع بسرعة، سيكون عليها أن تقلص أنشطتها بشكل جذري، وربما قد تنظر في الانسحاب من ليبريا.

دال - الغابات

٦٥ - لا يزال قطاع الغابات في ليبريا يعاني من الفضيحة الجارية المتعلقة بإصدار حكومة ليبريا تراخيص الاستغلال الخاص بطريقة تشوبها عيوب إجرائية يبدو أنها غير مشروعة. وتعد هذه الفضيحة مؤشرا على المشاكل الكبرى التي لم تتم معالجتها في قطاع الغابات، وضعف إدارة الموارد الطبيعية على نطاق أوسع، واستمرار أوجه القصور التي تشوب إطار حيازة الأراضي في ليبريا (S/2012/901، الفقرات ١٠٧ إلى ١٥٣). وفي حين أعلن عن المخالفات الهائلة المرتبطة بتخصيص تراخيص الاستغلال الخاص في تقرير هيئة التحقيق المستقلة الخاصة، لم تلغ حكومة ليبريا التراخيص المعيبة على الرغم من الأدلة الدامغة التي تؤيد مثل هذه الخطوة بدعم من توصيات محددة قدمتها هيئة التحقيق. وعلاوة على ذلك، عندما حاولت الحكومة اتخاذ إجراءات حاسمة، اعترضتها حالات التأخير في تنفيذ قرارات المحكمة العليا التي تدعم

المصالح التجارية. ونتيجة لغياب القيادة في قطاع الغابات على إثر حل مجلس هيئة تنمية الغابات، تواصلت حالة الارتباك في أوساط مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية المتضررة. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة الأخيرة في عدد الطلبات المقدمة في إطار اتفاقات الإدارة المجتمعية للغابات – ٢٣ طلبا منذ وقف عمليات إصدار تراخيص الاستغلال الخاص – تشير إلى أن شركات قطع الأشجار، المدينة للحكومة بمبلغ ٣٦ مليون دولار من الضرائب المتأخرة، تحاول إيجاد ثغرات جديدة للعمل في هذا القطاع.

٦٦ - وتتضاءل الفرصة السانحة أمام الحكومة لإرسال إشارة قوية تفيد بأنها ستُغّلِّب حقوق المجتمعات المحلية على المصالح التجارية وتنأى بنفسها عن ثقافة الإفلات من العقاب الماضية، خصوصا فيما يتعلق باستخراج الموارد الطبيعية. ومن شأن عدم قيامها بذلك أن يقوض التقدم المحرز في عملية التنمية وأن يؤدي على الأرجح إلى انعدام الاستقرار على المدى الطويل، وإن لم يؤد إلى نشوب نزاعات في الأمد القريب، وذلك بدلا من تعزيز الاستقرار والسلام.

تقرير هيئة التحقيق المستقلة الخاصة

٦٧ - في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قدمت هيئة التحقيق المستقلة الخاصة تقريرها إلى الرئيسة الليبرية. وأوصت الهيئة بأن تقوم الحكومة بإلغاء تراخيص الاستغلال الخاص، وتحميل الشركات والأفراد تبعة مزاولة الأنشطة غير المشروعة، وتعزيز الجهود الرامية إلى إصلاح القطاع بصورة أعمّ. وأظهر التقرير أن هناك شركات وأفرادا في الحكومة ''يستغلون ضعف القطاع الحرجي، مما يضرّ بالحكومة والشعب الليبري''. وعلاوة على ذلك، ذكر التقرير أنه ''كان لهيئة تنمية الحراجة دور توجيهي يجيز بلوغ هذا المستوى من إساءة استعمال السلطة وإساءة استغلال ثقة الجمهور''، وأن قوانين ليبريا ''كانت تُنتهك عن عمد إلى درجة قوّضت فرص الحوكمة والإدارة الفعالة للقطاع الحرجي وهدّدت مقومات بقاء هذا القطاع''.

٦٨ - وقد تواصل الفريق مع هيئة التحقيق المستقلة الخاصة بشكل متواتر، وقدّم لها جميع الأدلة المستندية التي كان قد جمعها، بما في ذلك ٥٩ عقدا لتراخيص الاستغلال الخاص كان الفريق قد حصل عليها. واكتشفت هيئة التحقيق أربعة تراخيص أخرى للاستغلال الخاص، ليبلغ العدد الإجمالي للتراخيص التي اهتُدي إليها ٦٣ ترخيصا وتبلغ المساحة الإجمالية للأراضي المخصصة لهذه التراخيص ٥٠١ ٥٣٢ ٢ هكتار، وهو ما يمثل ٢٤ في المائة من إجمالي مساحة الأراضي في ليبريا. ويدعو الفريق إلى إتاحة تقرير هيئة التحقيق على الموقع الشبكي لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ليبريا.

٦٩ - وأشارت هيئة التحقيق، وإن لم تكن هذه الإشارة مشفوعة بتحقيق متعمّق، إلى حدوث زيادة سريعة في تخصيص الأراضي في إطار تراخيص الاستغلال الخاص في عام ٢٠١١، حيث تم توقيع ٥٥ من العقود الـ ٦٣، منها ٣٢ عقدا خلال الفترة ما بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ومن الأمور المثيرة للقلق بشكل خاص التخصيص الضخم الذي تم في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، حين أصدرت هيئة تنمية الحراجة ١٧ ترخيصا باستخدام ٢٤٦ ١١٤ ١ هكتارا، وهو ما يمثل ٤٤ في المائة من مجموع الأراضي المخصصة في إطار تراخيص الاستغلال الخاص. ويدعو الفريق إلى مواصلة التحقيق في توقيت تلك العقود الحكومية والظروف التي صدرت فيها.

محاولات التحرّك الحكومي

٧٠ - في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، استجابت الرئيسة لتقرير هيئة التحقيق المستقلة الخاصة فأصدرت الأمر التنفيذي رقم ٤٤، الذي يقرّ بأن ''هناك قدرا كبيرا من الاحتيال والتزييف ومن التجاوزات والانتهاكات للقانون الوطني لإصلاح قطاع الحراجة يحيط بعملية إصدار تراخيص الاستغلال الخاص''، وأن هذا ''يشكل تهديدا لفرص إدارة غاباتنا على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية والاستدامة'' (انظر المرفق الخامس). وبعد ذلك تم عزل عدد من المسؤولين الحكوميين (انظر المرفق السادس).

٧١ - وينطوي الأمر التنفيذي على ثلاثة عناصر محورية. فأولا، تقرّر وقف إصدار تراخيص الاستغلال الخاص وتعليق جميع أنشطة قطع وتصدير الأخشاب في إطار تراخيص الاستغلال الخاص، هي وسائر ما يتصل بذلك من أنشطة. وثانيا، قرّرت الحكومة بالنسبة إلى حملة تراخيص الاستغلال الخاص من الأفراد والشركات تمديد نطاق تغطية الوقف ليشمل أنشطة قطع الأشجار التي يزاولها هؤلاء بموجب تراخيص أخرى لقطع الأشجار، كعقود إدارة الغابات وعقود بيع الأخشاب. وثالثا، تضمّن الأمر تعليمات للكيانات الحكومية المعنية باتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة وضع تراخيص الاستغلال الخاص. ولدى الفريق مخاوف من أن تكون الحكومة بامتثالها للأمر التنفيذي قد أوجدت بيروقراطية إضافية تستلزم التمويل، وهو ما يبطئ عملية تسوية مشكلة التراخيص بلا داع، فالأحرى أن تتم معالجة هذا الأمر بواسطة الوزارات والوكالات الحكومية القائمة. وعلاوة على ذلك، فإنه على الرغم من توافر أدلة واضحة على أن هناك أوجه خلل مقترنة بالتراخيص، لم يتم إبطال التراخيص مع أن هيئة تنمية الحراجة تتمتّع بصلاحية القيام بذلك.

٧٢ - ويأتي أمر الرئيسة بوقف جميع العمليات التي تتم بموجب هذه التراخيص ليكون واحدا من أوامر وقف عديدة صدرت منذ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، حين قام مجلس هيئة

تنمية الحراجة لأول مرة بحظر إصدار التراخيص ومزاولة الأنشطة بموجبها. غير أنه تم الطعن في قرارات الوقف هذه أمام محكمة ليبريا العليا، مما خلق مزيدا من اللبس حول نوعية الأخشاب التي يجوز قانونا قطعها وتصديرها. ثم اتضحت الرؤية بعض الشيء في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ مع صدور حكم من المحكمة العليا بأن الأخشاب المقطوعة بموجب تراخيص الاستغلال الخاص خلال الفترة ما بين ٣ أيلول/سبتمبر و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ هي أخشاب قانونية، وبالتالي يجوز تصديرها. وتتمسّك الحكومة بموقفها الذي مفاده أن جميع الأخشاب المقطوعة أو المنقولة بموجب هذه التراخيص منذ صدور قرار الوقف الأصلي هي أخشاب غير قانونية. وفي الآونة الأخيرة، ألغى حكم آخر للمحكمة العليا جزءا من الأمر التنفيذي رقم ٤٤، فأجاز لشركات قطع الأخشاب الحاملة لتراخيص الاستغلال الخاص أن تزاول أنشطتها بموجب ما لديها من عقود إدارة الغابات وبيع الأخشاب. وفي ٦ آذار/مارس ٢٠١٣، قامت هيئة تنمية الحراجة، على سبيل تنفيذ هذا الحكم، بتوجيه رسائل خطية إلى الكيانات العاملة بموجب تلك العقود التي تحمل أيضا تراخيص استغلال خاص، تُعلمها بأنه يجوز لها استئناف مزاولة أنشطتها بموجب ما لديها من عقود إدارة الغابات وبيع الأخشاب.

٧٣ - وانتهى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ العقد المبرم مع الشركة العامة للرقابة، وهي الشركة القائمة على رصد سلسلة المسؤوليات فيما يخص الأخشاب الليبرية بالنيابة عن الحكومة. وطلبت هيئة تنمية الحراجة من وزارة المالية أن تمدّد العقد حتى آذار/مارس ٢٠١٣، وهو التاريخ المتوقع لإنجاز عملية تقديم العطاءات لإبرام عقد جديد من أجل إدارة سلسة المسؤوليات عن الأخشاب. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، علم الفريق من الشركة العامة للرقابة ومن وزارة المالية أن العقد لم يمدّد، وأنه لم يتم إنجاز عملية تقديم العطاءات الأخيرة. والشركة العامة للرقابة مستمرة في رصد سلسة المسؤوليات دون عقد، وإن كان هذا يتم على نطاق أصغر. وبالتالي لم تتمكن الشركة من تزويد الفريق بالمعلومات المتعلقة بكميات الأخشاب التي تم شحنها من ليبريا في عام ٢٠١٣.

اتفاقات الإدارة المجتمعية للغابات: أهي ثغرة قانونية جديدة؟

٧٤ - منذ توقُّف الأنشطة التي كانت تزاول بموجب تراخيص الاستغلال الخاص في العام الماضي، تلقّت هيئة تنمية الحراجة ٢٣ طلبا في إطار اتفاقات الإدارة المجتمعية للغابات، في خطوة تنطوي على اعتراف ظاهري بأن تراخيص الاستغلال الخاص ليست بالآلية الملائمة لأراضي المجتمعات المحلية. ويتبيّن من هذه الطلبات أن الشركات ما زالت مصرّة على اقتناص فرص لمزاولة نشاط قطع الأشجار بشكل يتفادى الإجراءات القانونية التي ينطوي عليها منح

الامتيازات في صورة عقود إدارة الغابات وبيع الأخشاب، وبشكل يتفادى الرقابة الحكومية والمعاملة الضريبية الأكثر صرامة المقترنتين بتلك الأنواع من الامتيازات. ولم تتمكن هيئة تنمية الحراجة من إفادة الفريق بعدد الطلبات المقدّمة من قبل، غير أنها أبلغت الفريق بأن ورود ٢٣ طلبا خلال هذه الفترة الزمنية أمر غير مسبوق. وتظهر وثائق الهيئة أن هناك حاليا ستة اتفاقات معتمدة وما يتراوح بين ستة وثمانية اتفاقات أخرى قيد التجهيز. وأحد هذه الطلبات مقدّم بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ من رئيس هيئة إدارة غابة كافالا بمقاطعة غراند غيديه، الذي يطلب فيه ''تحويل ترخيص الاستغلال الخاص إلى مركز الغابة المجتمعية''، مما يدلّ على أن الشركات وأعضاء المجتمعات المحلية يتخذون من اتفاقات الإدارة المجتمعية للغابات وسيلة سريعة لحل مشكلة تراخيص الاستغلال الخاص (انظر المرفق السابع). وحتى آذار/مارس ٢٠١٣، كانت هيئة تنمية الحراجة لا تزال تتلقى طلبات اتفاقات الإدارة المجتمعية للغابات. وعلم الفريق من هاريسون كارنويا، المدير المنتدب المؤقت للهيئة، أنه تم تعليق جميع تراخيص قطع الأشجار حتى تتضح الرؤية بشأن وضع تراخيص الاستغلال الخاص أو يحصل هو على تعليمات صريحة من السلطة التنفيذية أو المحكمة العليا.

الضرائب المتأخرة على شركات قطع الأشجار

٧٥ - في آذار/مارس ٢٠١٣، كانت شركات قطع الأشجار مدينة للحكومة بمتأخرات ضريبية تبلغ ٦٤٤ ٦٥٠ ٣٦ دولارا، بحسب ما حصل عليه الفريق من مستندات صادرة عن وزارة المالية. ووفقا لهيئة تنمية الحراجة، يُعزى ٩٧ في المائة من هذا المجموع إلى سبعة عقود لإدارة الغابات، أربعة منها فقط يجري العمل بها في أضيق الحدود. وهناك متأخرات بقيمة ٧٠١ ٠٩٣ ١ دولار مستحقة على شركات تزاول نشاطها بموجب عشرة عقود لبيع الأخشاب، ومتأخرات بقيمة ٠٠٠ ٣١ دولار مستحقة على شركات تزاول نشاطها بموجب تراخيص الاستغلال الخاص. ويُستمد معظم الضرائب المستحقة من رسوم عطاءات استئجار الأراضي وغيرها من الرسوم المرتبطة بمساحات الأراضي، وهو ما يفسّر الفارق الشاسع بين الضرائب المستحقة على عقود إدارة الغابات، بمساحاتها الأكبر ورسومها الأعلى نسبيا، وبين تراخيص الاستغلال الخاص التي لا تحصّل الحكومة بموجبها أي رسوم مرتبطة بالأراضي (انظر المرفق الثامن).

٧٦ - ويلاحظ الفريق أيضا أن أحد العناصر الأساسية لإصلاح قطاع الغابات في ليبريا هو ضمان استفادة المجتمعات المحلية من أنشطة قطع الأشجار. وتنصّ الأنظمة على إنشاء حساب - هو الحساب الاستئماني الوطني لتقاسم المكاسب - يجعل ٣٠ في المائة من رسوم استئجار الأراضي للأنشطة الحرجية تحت تصرّف المجتمعات المحلية. وقد استفسرت هيئة

تنمية الحراجة من وزارة المالية عن هذا الأمر في عدة مناسبات كان أولها في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (انظر المرفق التاسع). و لم تتلق هيئة تنمية الحراجة أي خطاب من وزارة المالية بهذا الشأن، و لم يستطع من التقى بهم الفريق من مسؤولي الوزارة في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٣ العثور على أدلة على وجود هذا الحساب، و لم يكونوا على علم بوجوده.

سادسا – التوصيات

الأسلحة

٧٧ – يجب على حكومة ليبريا الإسراع بتعديل قانون مراقبة الأسلحة النارية وإعادة تقديمه إلى الهيئة التشريعية.

٧٨ – ويجب على حكومة ليبريا أن تقوم، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بوسم جميع الأسلحة المحتفظ بها في مخازن الحكومة عملا بالقرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، وأن تقوم كذلك بتطبيق وسيلة مناسبة لوسم وتسجيل مخزونات الذخيرة على سبيل الأولوية.

٧٩ – ويلاحظ الفريق أن هناك وكالات عديدة تابعة لحكومة ليبرية تسعى إلى شراء أسلحة وذخائر، ومن بينها وكالة ليست مسلّحة في الوقت الحالي. ويجدر بحكومة ليبريا أن تجري، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، تقييما للاحتياجات قبل شراء أي أسلحة في المستقبل، وأن تضمن اقتصار الغرض من الأسلحة المشتراة على العمليات الأمنية التي تقوم بها الوكالات.

٨٠ – ويرحب الفريق بالتقدم المحرز تحت مظلة الإطار الرباعي الذي يضمّ حكومتي ليبريا وكوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ويشجع على مواصلة تبادل المعلومات بموجب هذا الاتفاق. ويجدر بالشرطة الوطنية الليبرية وقوات الدرك في كوت ديفوار إجراء تقييم مشترك، بمساعدة من عناصر شرطة الأمم المتحدة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، للدروس المستفادة من التحقيقات التي تناولت مرتكبي الهجمات عبر الحدود، بما في ذلك تقييم التهديدات التي يشكلها قادة المقاتلين المعروفين. ومن المهم بشكل خاص أن يشمل هذا التقييم ضباط الشرطة الليبرية وقوات الدرك المنتشرين في المنطقة الحدودية.

٨١ – وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تنشئ بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وحدة حدودية مأهولة بأفراد متفرغين في المقاطعات الليبرية الواقعة على حدود كوت ديفوار، لتعزيز تعاونها

مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومع الجهات الليبرية النظيرة للمساعدة على وضع استراتيجية حدودية مشتركة بين الحكومتين.

تجميد الأصول وحظر السفر

٨٢ - يجب على حكومة ليبريا أن تتحرّى عن أصول الأفراد الموجودين في ليبريا الذين لا يزالون مدرجين في قائمة تجميد الأصول، ويجب عليها أن تنفذ التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١ من القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤).

٨٣ - ويجدر بحكومة سيراليون أن تتخذ إجراءات فعالة ضد إبراهيم باه، الذي يشكل استمرار وجوده في سيراليون انتهاكا لحظر السفر المفروض عليه بموجب الفقرة ٤ (أ) من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، كما يشكل تهديدا لأمن المنطقة دون الإقليمية. ويجب على حكومة سيراليون أيضا أن تتحرّى عن الأصول التي ربما يكون باه قد جلبها إلى هذا البلد أو جمعها وهو بداخله، وأن تجمّد هذه الأصول.

٨٤ - ويجب على حكومة سيراليون أن تتحرك بسرعة لتفكيك شبكة مقاتلي فرقة العمل المعنية بإيجاد حلول سريعة في غرب أفريقيا.

الموارد الطبيعية

٨٥ - يجب أن تسعى حكومة ليبريا جاهدة إلى تحسين تنظيم قطاعي الماس الغريني والذهب الغريني. ويجب اتخاذ خطوة إيجابية من خلال إجراء مسح شامل لأعمال تعدين الماس والذهب في جميع أنحاء البلد بواسطة موظفي الحكومة. ويجب على الحكومة أيضا إخضاع الجهات الحاصلة على تراخيص لتصدير الماس والذهب لمزيد من الرقابة لضمان حصول الدولة على إتاوات التصدير.

٨٦ - ويجب على حكومة ليبريا أن تواصل تعاونها الوثيق مع عملية كيمبرلي من أجل إصلاح سلسلة المسؤوليات في مجال إنتاج الماس الغريني وتحسين عملية جمع الإيرادات.

٨٧ - ويجب على حكومة ليبريا أن تتحرك بسرعة لمعالجة مخاوف المجتمعات المحلية المتأثرة بتخصيص الأراضي بحكم الحيازة العرفية للاستغلال بواسطة شركات دولية تعمل في مجال إنتاج زيت النخيل. فيجب إعطاء المجتمعات المحلية الضمانات الكافية بخصوص تشغيل الأهالي وتنميتهم اجتماعيا وضمان مستقبل مستدام لأراضيهم.

٨٨ - ويجب على حكومة ليبريا أن تتخذ إجراءات حاسمة لا رجعة فيها لإلغاء تراخيص الاستغلال الخاص التي تشوبها عيوب إجرائية والصادرة بشكل غير قانوني، وذلك تماشيا مع

توصيات هيئة التحقيق المستقلة الخاصة ووفقا للقانون الليبري. وعلاوة على ذلك، يجب على الحكومة الليبرية أن تجري التحقيقات الجنائية وتتخذ إجراءات المقاضاة الكاملة ضد المسؤولين عن الإساءة الناتجة عن إصدار تراخيص الاستغلال الخاص بطريقة غير قانونية.

٨٩ - ويجب على الحكومة الليبرية كفالة أن تمارس هيئة تنمية الحراجة الإدارة والرقابة السلميتين من خلال إنشاء مجلس للهيئة يكون خاضعا للمساءلة.

٩٠ - ويجب على الحكومة الليبرية والشركاء الدوليين توفير التمويل الكافي لتقديم الدعم الكامل لأعمال الرقابة التي تمارسها مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ليبريا على القطاعات الاستخراجية في ليبريا. وعلاوة على ذلك، يجب على الحكومة الليبرية أن تكفل التفاعل مع المبادرة على المستوى الوزاري، وأن تدعم بقوة ما توقعه المبادرة من جزاءات على الشركات المخالفة.

Annex I

List of entities with which the Panel had meetings and consultations for its midterm report

Liberia

Government ministries and agencies

Armed Forces of Liberia

Bureau of Immigration and Naturalization

Forestry Development Authority

Government Diamond Office

Government Precious Minerals Office

Land Commission

Liberia Business Registry

Liberia Extractive Industries Transparency Initiative

Liberia National Police

Liberia Refugee Repatriation and Resettlement Commission

Ministry of Defense

Ministry of Finance

Ministry of Foreign Affairs

Ministry of Lands, Mines and Energy

Ministry of Internal Affairs

Ministry of Justice

Ministry of State

National Security Agency

Special Independent Investigative Body

Embassies or foreign government entities

European Union

United States Agency for International Development

United States Forest Service

Private entities

Arcelor Mittal

Société générale de surveillance

Sime Darby

Non-governmental organizations

Conservation International

Global Witness

Sustainable Development Institute

Kimberley Process

United Nations

United Nations Development Programme

United Nations Mission in Liberia

Sierra Leone

Government

Office of National Security

Central Intelligence and Security Unit

Sierra Leone Police

Republic of Sierra Leone Armed Forces

Ministry of Internal Affairs

Ministry of Justice

Immigration and Customs

Transnational Organized Crime Unit

Gola Rainforest National Park Authority

Government Gold and Diamond Office

Private entity

Global Times newspaper

United Nations

United Nations Integrated Peacebuilding Office in Sierra Leone

Côte d'Ivoire

Government

Forces républicaines de Côte d'Ivoire

Gendarmerie nationale

United Nations

United Nations Operation in Côte d'Ivoire

Annex II

Overview of Zilebli and Petit Guiglo attacks

A group of several dozen combatants attacked the village of Zilebli before dawn on 13 March 2013. The assailants were armed with a mixture of assault rifles, 12-gauge hunting shotguns, and machetes, and overran an FRCI guard post in the village, shooting and killing one FRCI soldier. They killed another four "Burkinabé" civilians using machetes, and in at least one case cut off the victim's sex organs. According to residents of the village interviewed by the Panel, "Burkinabé" houses were looted during the attack, and the houses of moderate Guéré, who were believed to be selling traditional Guéré land to the "Burkinabé", were burned. The combatants then attempted to ambush FRCI reinforcements approximately 1 km from Zilebli. During a fire fight between FRCI and the assailants at this location, one FRCI soldier was killed and another wounded, and at least one assailant was killed. FRCI subsequently retook the village, and the attackers retreated towards the Cavalla River, and Liberia. An additional combatant drowned in the Cavalla River, apparently near the location where the Armed Forces of Liberia sighted suspected combatants who had just crossed from Côte d'Ivoire to Liberia.

The village of Petit Guiglo, approximately 15 km from Zilebli, was attacked by a group of several dozen combatants before dawn on 23 March 2013. The combatants were armed with a mixture of assault rifles, hunting shotguns and machetes, and killed one *dozo* (traditional hunter aligned with FRCI) and overran the FRCI post in the village, although all of the FRCI personnel escaped. The combatants burned approximately 30 houses belonging to "Burkinabé" and "Malians", and looted residences belonging to these groups in the village. The combatants then advanced along the road towards the village of Dedjean, and encountered FRCI reinforcements. Three combatants were killed during several skirmishes with FRCI, and FRCI subsequently recaptured Petit Guiglo, with the assailants fleeing towards the Cavalla River, and Liberia. A combatant who had been wounded during the skirmishes was captured on 25 March 2013 close to the site of the incident.

Annex III

Refugee identity card of Oulai Anderson Kohou

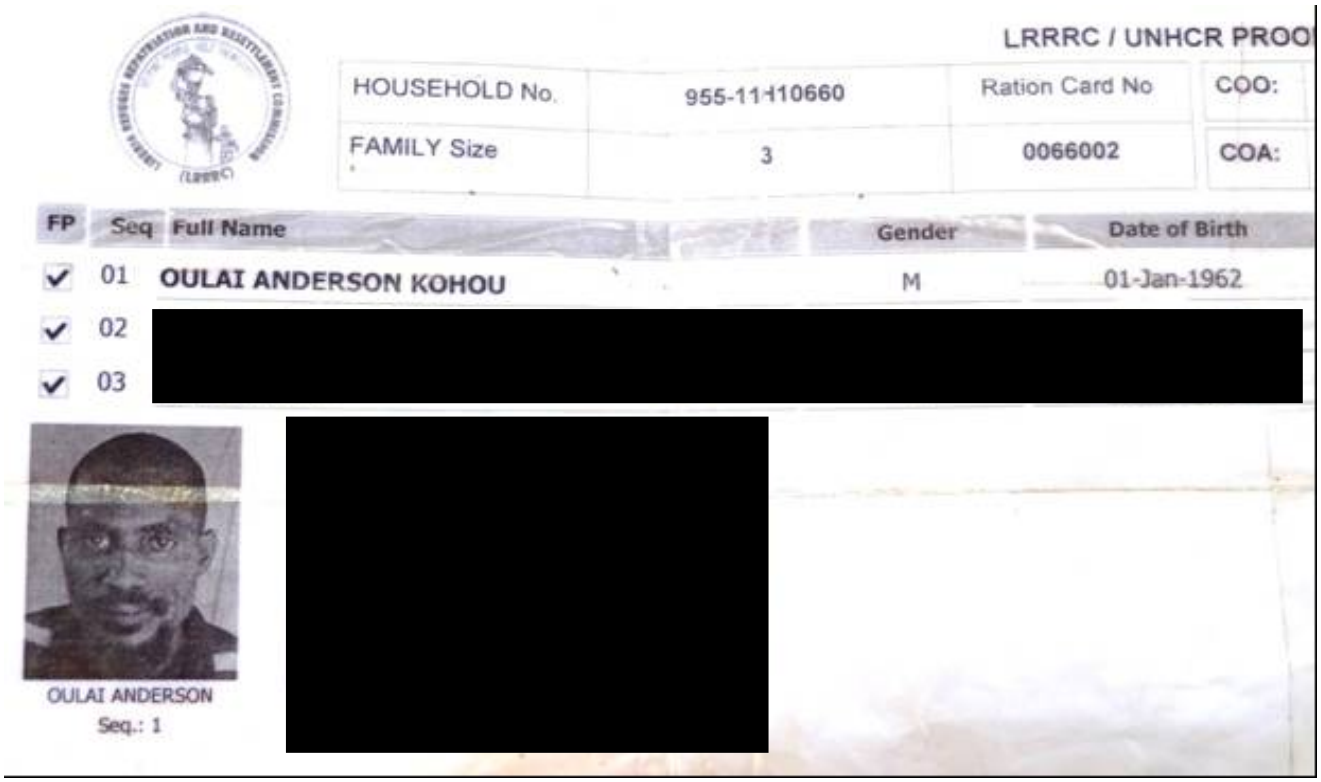

Source: Ivorian Gendarmerie nationale. Images and names of family members blocked out by Panel of Experts.

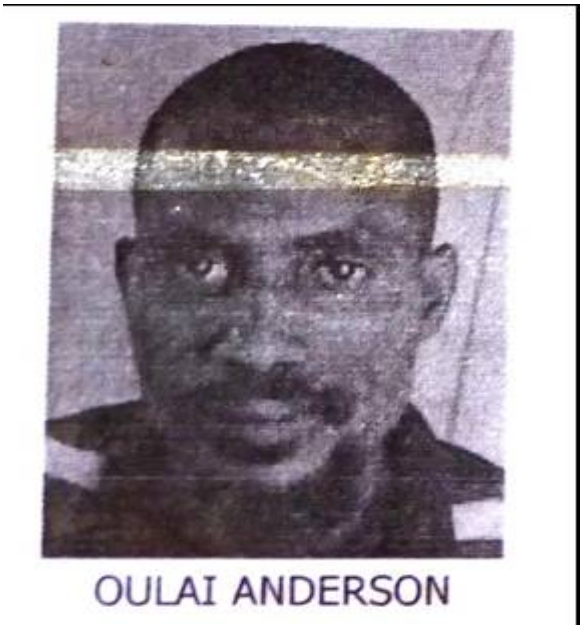

Annex IV

Photographs and video (screenshots) recovered from the flash drive of Yves Poekpe

Photograph of Thomas Collins “One Way” (left), Poekpe (centre) and Isaac Chegbo “Bob Marley” (right)

Photograph of Solomon “Solo” Jalopo

Photograph of unidentified Sierra Leonean combatant

Photograph of unidentified Ivorian combatant

Screenshots of video taken by Poekpe. Weapons used by the combatants include one RPG launcher with two grenades, and five AK-47 variants.

Annex V

Executive Order No. 44

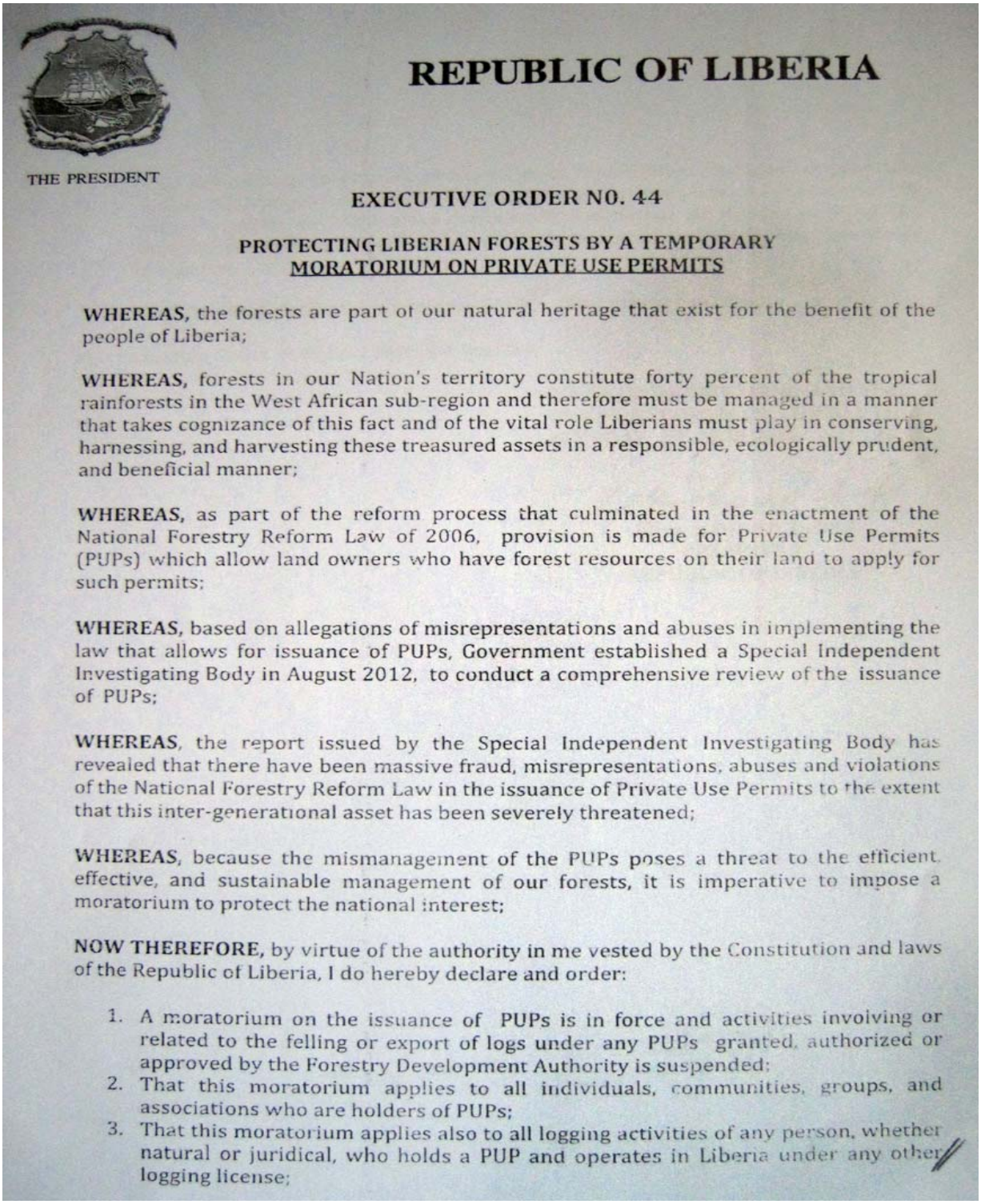

REPUBLIC OF LIBERIA

THE PRESIDENT

EXECUTIVE ORDER NO. 44

PROTECTING LIBERIAN FORESTS BY A TEMPORARY MORATORIUM ON PRIVATE USE PERMITS

WHEREAS, the forests are part of our natural heritage that exist for the benefit of the people of Liberia;

WHEREAS, forests in our Nation's territory constitute forty percent of the tropical rainforests in the West African sub-region and therefore must be managed in a manner that takes cognizance of this fact and of the vital role Liberians must play in conserving, harnessing, and harvesting these treasured assets in a responsible, ecologically prudent, and beneficial manner;

WHEREAS, as part of the reform process that culminated in the enactment of the National Forestry Reform Law of 2006, provision is made for Private Use Permits (PUPs) which allow land owners who have forest resources on their land to apply for such permits;

WHEREAS, based on allegations of misrepresentations and abuses in implementing the law that allows for issuance of PUPs, Government established a Special Independent Investigating Body in August 2012, to conduct a comprehensive review of the issuance of PUPs;

WHEREAS, the report issued by the Special Independent Investigating Body has revealed that there have been massive fraud, misrepresentations, abuses and violations of the National Forestry Reform Law in the issuance of Private Use Permits to the extent that this inter-generational asset has been severely threatened;

WHEREAS, because the mismanagement of the PUPs poses a threat to the efficient, effective, and sustainable management of our forests, it is imperative to impose a moratorium to protect the national interest;

NOW THEREFORE, by virtue of the authority in me vested by the Constitution and laws of the Republic of Liberia, I do hereby declare and order:

1. A moratorium on the issuance of PUPs is in force and activities involving or related to the felling or export of logs under any PUPs granted, authorized or approved by the Forestry Development Authority is suspended;
2. That this moratorium applies to all individuals, communities, groups, and associations who are holders of PUPs;
3. That this moratorium applies also to all logging activities of any person, whether natural or juridical, who holds a PUP and operates in Liberia under any other logging license;

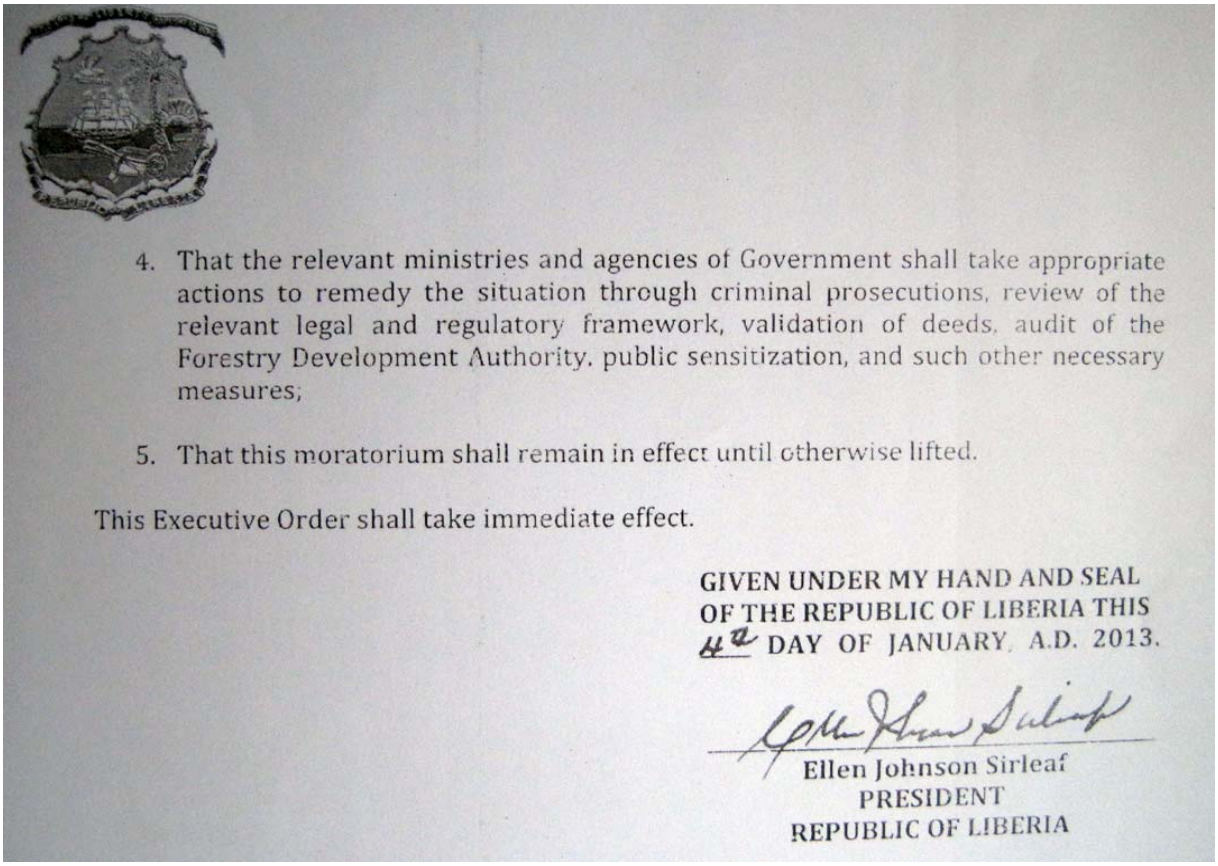

4. That the relevant ministries and agencies of Government shall take appropriate actions to remedy the situation through criminal prosecutions, review of the relevant legal and regulatory framework, validation of deeds, audit of the Forestry Development Authority, public sensitization, and such other necessary measures;

5. That this moratorium shall remain in effect until otherwise lifted.

This Executive Order shall take immediate effect.

GIVEN UNDER MY HAND AND SEAL
OF THE REPUBLIC OF LIBERIA THIS
4th DAY OF JANUARY, A.D. 2013.

Ellen Johnson Sirleaf
PRESIDENT
REPUBLIC OF LIBERIA

Annex VI

Dismissed Government officials

The most concrete step taken to address the private use permit situation was the dismissal of individuals linked to the private use permit scandal. The Managing Director of the Forestry Development Authority, Moses Wogbeh, who was suspended by the President on 31 August 2012, was dismissed in January 2013. Forestry Development Authority Counsellor Benedict Sagbeh learned that he was also to be dismissed and resigned beforehand. Three employees of the Authority were also dismissed on 3 January 2013: Jangar S. Kamara, Technical Manager, Commercial Department; John S. Kantor, Technical Manager, Research and Development Department; Torwon Nyantay, Acting GIS Manager, Research and Development Department. Furthermore, Maxwell C. F. Gwee, Director of Cartography Services at the Ministry of Lands, Mines and Energy, was dismissed on 8 January 2013. The Panel is unaware of any disciplinary action taken against employees of the Ministry of Agriculture even though the Special Independent Investigative Body recommended the sanctioning of Minister Florence Chenoweth and Deputy Minister Dr. Sizi Subah.

Annex VII

Request to convert an existing private use permit to a community forest management agreement

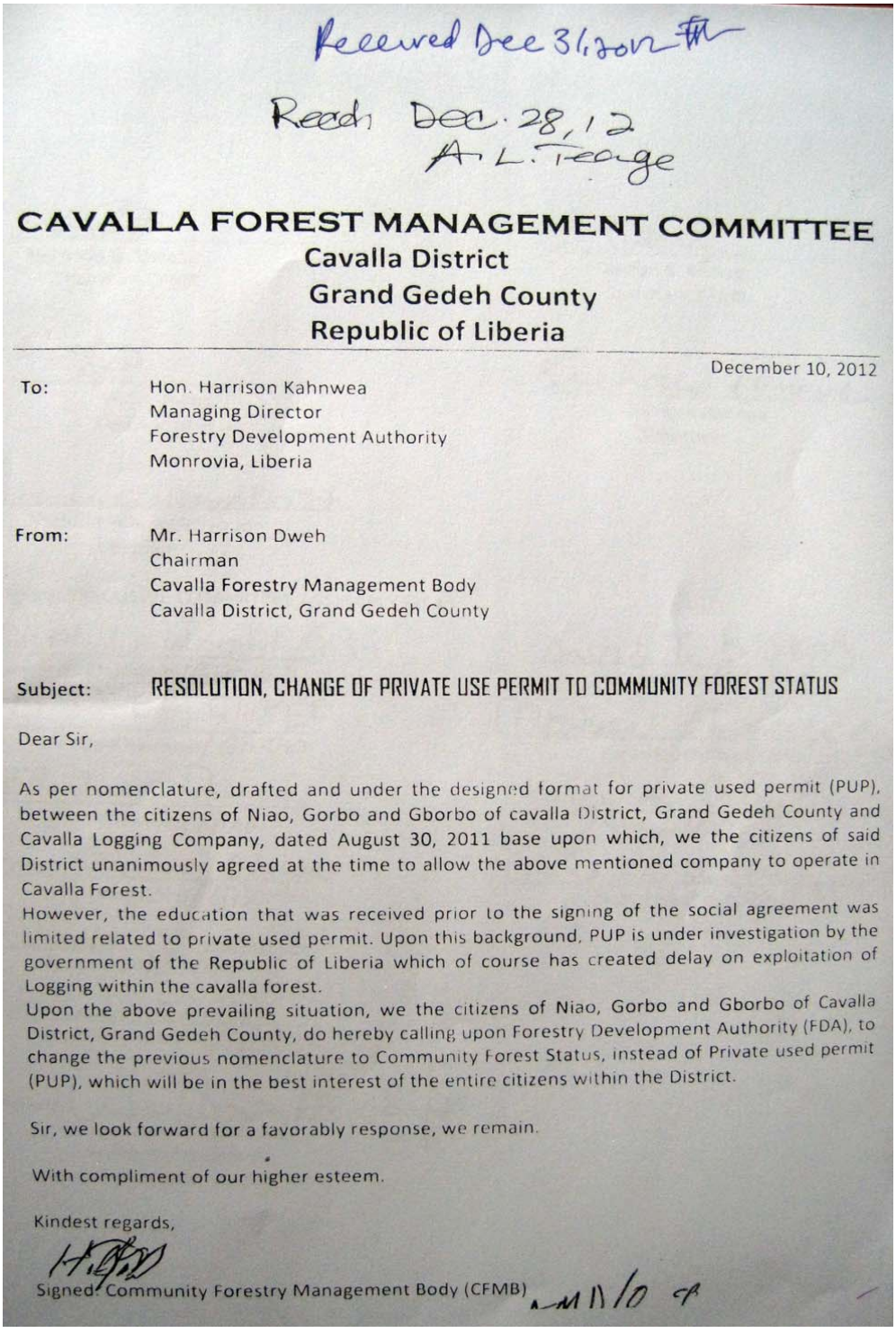

Received Dec 31, 2012

Read Dec. 28, 12
A. L. Teage

CAVALLA FOREST MANAGEMENT COMMITTEE
Cavalla District
Grand Gedeh County
Republic of Liberia

December 10, 2012

To: Hon. Harrison Kahnwea
Managing Director
Forestry Development Authority
Monrovia, Liberia

From: Mr. Harrison Dweh
Chairman
Cavalla Forestry Management Body
Cavalla District, Grand Gedeh County

Subject: RESOLUTION, CHANGE OF PRIVATE USE PERMIT TO COMMUNITY FOREST STATUS

Dear Sir,

As per nomenclature, drafted and under the designed format for private used permit (PUP), between the citizens of Niao, Gorbo and Gborbo of cavalla District, Grand Gedeh County and Cavalla Logging Company, dated August 30, 2011 base upon which, we the citizens of said District unanimously agreed at the time to allow the above mentioned company to operate in Cavalla Forest.

However, the education that was received prior to the signing of the social agreement was limited related to private used permit. Upon this background, PUP is under investigation by the government of the Republic of Liberia which of course has created delay on exploitation of Logging within the cavalla forest.

Upon the above prevailing situation, we the citizens of Niao, Gorbo and Gborbo of Cavalla District, Grand Gedeh County, do hereby calling upon Forestry Development Authority (FDA), to change the previous nomenclature to Community Forest Status, instead of Private used permit (PUP), which will be in the best interest of the entire citizens within the District.

Sir, we look forward for a favorably response, we remain.

With compliment of our higher esteem.

Kindest regards,

Signed: Community Forestry Management Body (CFMB) 12/10/12

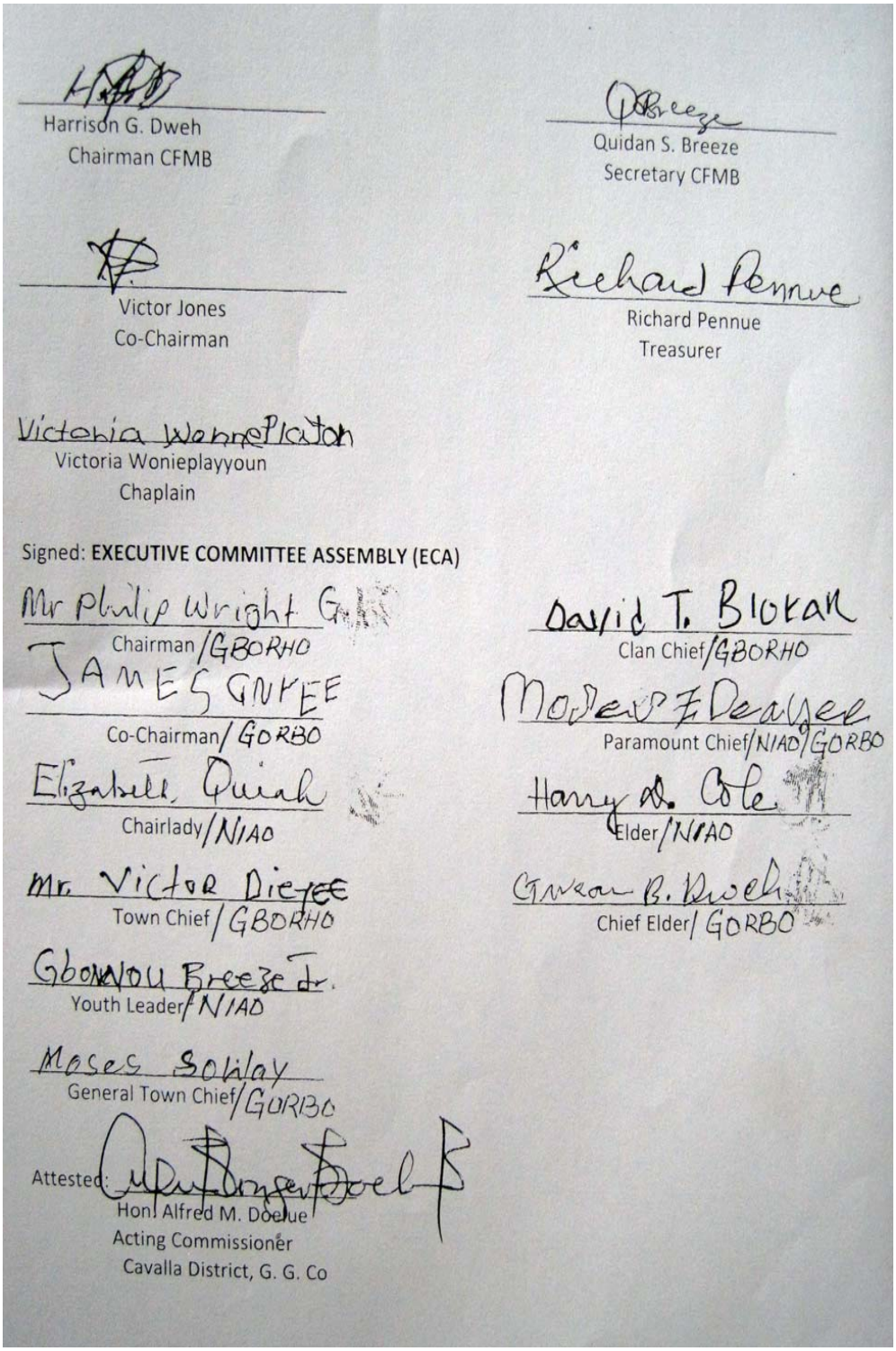

Harrison G. Dweh
Chairman CFMB

Quidan S. Breeze
Secretary CFMB

Victor Jones
Co-Chairman

Richard Pennue
Richard Pennue
Treasurer

Victoria Wonieplayyoun
Victoria Wonieplayyoun
Chaplain

Signed: **EXECUTIVE COMMITTEE ASSEMBLY (ECA)**

Mr Philip Wright G
Chairman/GBORHO

David T. Blokar
Clan Chief/GBORHO

JAMES GNYEE
Co-Chairman/GORBO

Moses F Deagee
Paramount Chief/NIAO/GORBO

Elizabeth Quiah
Chairlady/NIAO

Harry A. Cole
Elder/NIAO

Mr. Victor Dieyee
Town Chief/GBORHO

Gwean B. Duoh
Chief Elder/GORBO

Gbowou Breeze Jr.
Youth Leader/NIAO

Moses Solilay
General Town Chief/GORBO

Attested:
Hon! Alfred M. Doelue
Acting Commissioner
Cavalla District, G. G. Co

Annex VIII

Logging company tax arrears

The Ministry of Finance has the discretion to enter into stipulation agreements with companies with significant tax arrears to outline payment schedules. According to Ministry of Finance documents, of 25 logging companies with arrears, 10 have entered into stipulation agreements. Five have made payments as scheduled and five have not. The three companies owing the largest amounts are International Consultant Capital, operator of forestry management contract "K" that owes US$ 10,499,651; Euro Logging, operator of forestry management contract "F" that owes $9,711,685; and Geblo Logging, operator of forestry management contract "I" that owes $5,176,954. Together this $25,388,290 in tax arrears accounts for 69 per cent of all taxes owed by logging companies. Euro Logging and Geblo Logging entered into stipulation agreements with the Ministry of Finance, but both have failed to pay in accordance with the agreement. The Ministry of Finance has no record of International Consultant Capital attempting to develop a payment plan.

Atlantic Resources, one of the companies at the centre of the private use permit scandal and which the Special Independent Investigative Body recommended to be barred from logging activities in Liberia, owes $3,565,216 for forestry management contract "P". Another company involved in both private use permit and forestry management contract operations is EJ&J Investment Corporation, which held two egregiously erroneous private use permits, one that was issued for 25 times larger than the underlying deed. EJ&J ultimately transferred their private use permits to Forest Venture Incorporated, one of the companies connected through an overlapping management and shareholder structure to Atlantic Resources.

Annex IX

National Benefit Sharing Trust

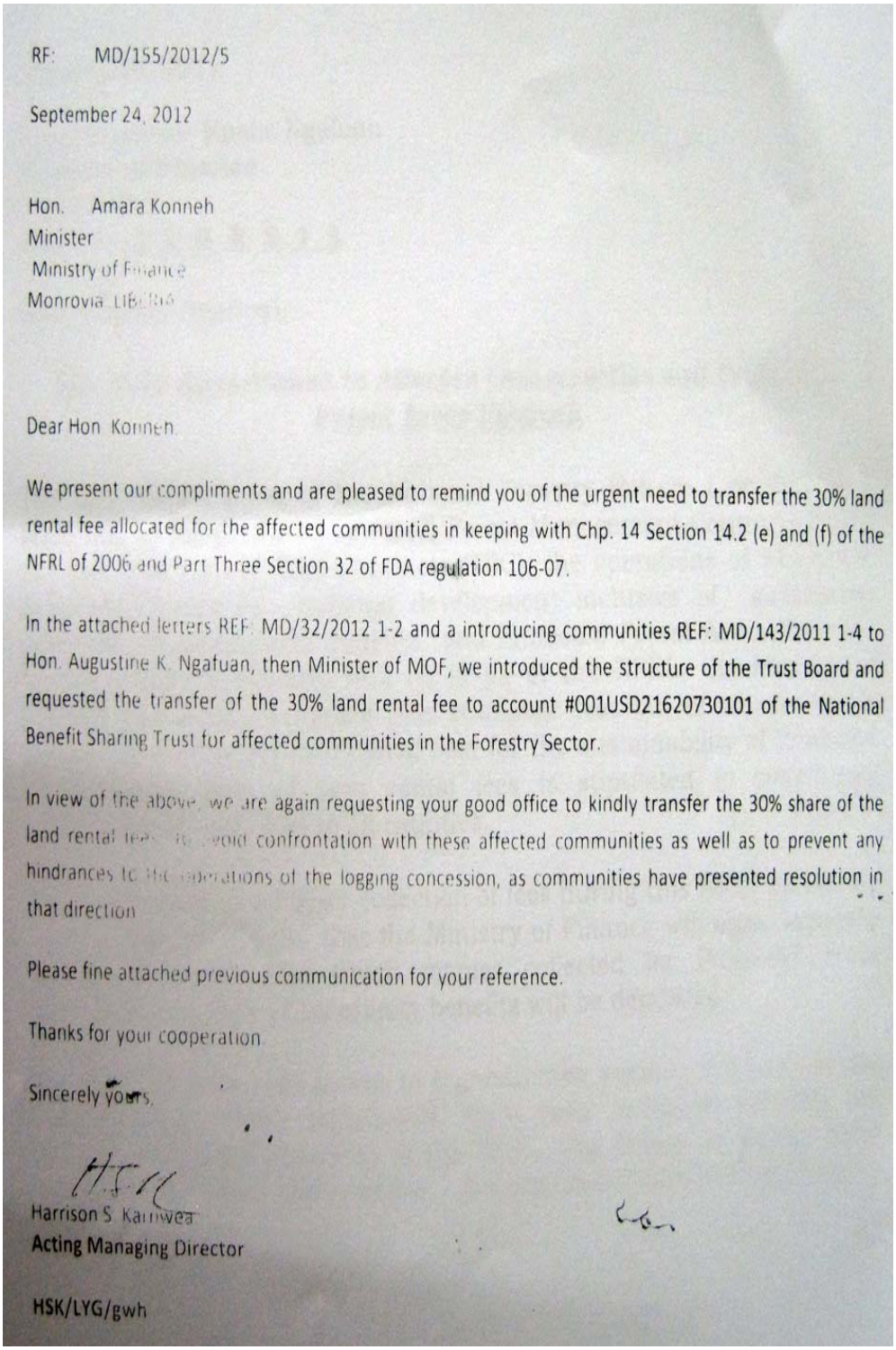

RF: MD/155/2012/5

September 24, 2012

Hon. Amara Konneh
Minister
Ministry of Finance
Monrovia, Liberia

Dear Hon. Konneh,

We present our compliments and are pleased to remind you of the urgent need to transfer the 30% land rental fee allocated for the affected communities in keeping with Chp. 14 Section 14.2 (e) and (f) of the NFRL of 2006 and Part Three Section 32 of FDA regulation 106-07.

In the attached letters REF: MD/32/2012 1-2 and a introducing communities REF: MD/143/2011 1-4 to Hon. Augustine K. Ngafuan, then Minister of MOF, we introduced the structure of the Trust Board and requested the transfer of the 30% land rental fee to account #001USD21620730101 of the National Benefit Sharing Trust for affected communities in the Forestry Sector.

In view of the above, we are again requesting your good office to kindly transfer the 30% share of the land rental fee to avoid confrontation with these affected communities as well as to prevent any hindrances to the operations of the logging concession, as communities have presented resolution in that direction.

Please fine attached previous communication for your reference.

Thanks for your cooperation.

Sincerely yours,

Harrison S. Karnwea
Acting Managing Director

HSK/LYG/gwh

MD/17/2011/-15

January 26, 2011

Hon. Augustine Kpehe Ngafuan
Minister of Finance
Broad Street
Monrovia, **L I B E R I A**

Dear Minister Ngafuan:

Re: Fees Apportioned to Affected Communities and Protected Forest Areas Network

The new dispensation of the National Forestry Reform Law (NFRL) of 2006 has so far produced seven (7) Forest Management Contracts (FMC) and ten (10) Timber Sale Contracts (TSC), the operations of which will definitely inure to national development inclusive of guaranteed protection of community benefits and Protected Forest Areas Network. As mandated by Section 14.2 (e) (i) (ii) of the NFRL, the Ministry of Finance has a direct control over stumpage fees out of which 10% is allotted to supporting operational cost for the sustainability of Protected Areas, whilst 30% of land rental fees is stipulated to community empowerment, and 30% to all counties.

In anticipation of a higher collection of fees during this fiscal period, we request and are hopeful that the Ministry of Finance will **open separate escrow accounts** into which monies collected for Protected Areas Network and affected Community benefits will be deposited.

The modalities for easy access to Communities' portion of monies herein described have been formulated, since their collective interests are among paramount objectives of the NFRL. Our failure to protect these interests might have the propensity of community disenchantment and

1

loss of confidence in our management capacity of the forestry sector by the National and International Communities.

Additionally, apportioning of communities' fair share of forestry revenues must be noted with serious concern because the Voluntary Partnership Agreement (VPA), the negotiations of which have reached an advanced stage, considers community satisfaction as one of the constituent elements that must be satisfied before Liberia's timber is considered legal for shipment to Europe. We cannot therefore afford to jeopardize the Liberian Economy by any form of insensitivity to community rights and benefits.

The Regulation on the Procedures Guiding Benefit Sharing which is pending the FDA Board's approval is a very useful tool with which we could all work to achieve our goals. The guarantee of the fundamental rights of all as enshrined in our Constitution is a test of how well we can win the trust and confidence of the people NOW upon which we can stand to seek another mandate for TOMORROW.

We want to sincerely thank you for your usual cooperation and understanding.

With the sentiment of our high esteem we remain,

Very truly yours,

Moses D. Wogbeh, Sr.
Managing Director

MDW/BKS/alt

Cc: Her Excellency
Madam Ellen Johnson Sirleaf
President, Republic of Liberia

2